مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

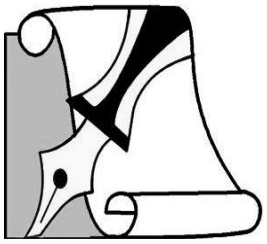

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات الإسرائيليّة السّعوديّة: تاريخ من التواطؤ والتّخطيط المشترك

مدخل

لم تتعاطَ الولايات المتّحدة الأميركيّة مع قيام المملكة العربيّة السعوديّة التي تأسّست في ٢٣ أيلول ١٩٣٢، بجدّيّة. وأهملت الدّولة العظمى، ذات السياسات الخارجيّة الإنعزاليّة في ثلاثينيات القرن الماضي، حتى مجرّد الإعتراف بتلك الدّولة الفقيرة النّائية المُتخلّفة، طوال خمس سنوات من نشأتها، أي إلى حدود ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧. لكنّ الحال بدأ يتغيّر حين اكتُشفت كمّيات مبشِّرة من النّفط في آذار ١٩٣٨، بعد أبحاث التّنقيب النّاجحة في الدّمّام التي قامت بها الشّركة الأميركيّة (CASOC) صاحبة الإمتياز الحصري لحقوق التّنقيب وإستغلال البترول السعودي، مقابل خمسين ألف جنيه ذهبي شهرياً. وكان ذلك العقد "خرافيّاً" بالنّسبة إلى الملك عبد العزيز الذي وقع مذّاك في غرام الأميركيّين الأسخياء! وحين دخلت الولايات المتّحدة الحرب العالميّة الثّانية، كانت تُمثّل خزّان بترول المجهود الحربي لحلفائها. فقد كانت تُنتج ٦٣% من الإستهلاك العالمي يومياً. وبيّنت حسابات الخُبراء الأميركيّين أن الإحتياطي الوطني للبترول كان ينخفض بمعدل ٣% في السّنة. وكان هذا النَّزف الحَادّ يُثير الذّعر في نُفوس مسؤولي واشنطن. ولمواجهة هذه المعضلة، جاء هارولد ايكس، منسّق شؤون البترول في مجلس الدّفاع، بحلّ تمثّل في إستهلاك البترول الأجنبي بدلاً من الأميركي. وهكذا قالت مذكّرة أميركيّة في عام ١٩٤٢: "إنّ تنمية موارد السّعوديّة البترولية تندرج ضمن المصالح الوطنيّة العامّة لأميركا ."

تدور الأيام، ويلتقي العرب مع الإنكليز في مؤتمر لندن في ٧ شباط ١٩٣٩ واسّتمر المؤتمر حتى منتصف آذار من العام نفسه وأُطلق عليه مؤتمر المائدة المستديرة، لمناقشة المسألة الفلسطينيّة وإحتواء خطر الحرب. وأوفَد الملك السّعودي عبد العزيز إبنه فيصل للمشاركة في المؤتمر، وحضره مندوبون من مصر وسوريا والعراق والأردن واليمن. كان المقترح البريطاني يقوم على الجمع بين اليهود والعرب في جولات نقاش منفصلة، فيما كان الموقف الفلسطيني المبدئي يقوم على إقامة حكومة وطنيّة عربيّة في فلسطين، ووقف تَامّ للهجرة اليهوديّة، وحَظر بيع الأراضي لليهود، وكذلك رفض منح الحقوق الكاملة للأقليّة اليهوديّة في فلسطين .

دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهوديّة حينذاك، طرح مبادئه الخاصّة لإستراتيجيّة التّفاوض بين اليهود والعرب وهي تنسف الخطوط الحمر الفلسطينيّة كافّة وعلى رأسها مسألة الحدّ من الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وإقامة الوطن القومي لليهود. في هذه الأثناء حصلت لقاءات سرّيّة، جمعت ممثّلين عن الملك عبد العزيز وكبار المسؤولين الصهاينة حينذاك مثل دافيد بن غوريون، ووزير خارجيّته موشيه شاريت، وحاييم وايزمان أوّل رئيس لكيان العدو، على هامش إجتماعات المائدة المستديرة. والتقى فؤاد حمزة، المستشار المقرّب من الملك عبد العزيز وأوّل سفير سعودي ووزير مفوّض في باريس ثم أنقرة، حاييم وايزمان بدعوة من جيمس روتشيلد، من عائلة روتشيلد اليهوديّة والدّاعمة لمشروع الدّولة العبريّة، لمناقشة مُقترحات تَقدّم بها الجانبان اليهودي والسّعودي .

الرّواية السّعوديّة تضع اللقاء في سِياق آخر، وهي إعتبرت أنّ فؤاد حمزة يحضر اللقاء بصفته الفلسطينيّة وليس السعوديّة. والمُلفت أنّ الرّواية نفسها تتكرر اليوم بنَفي الصِّفة الرسميّة عن لقاءات الأمير تركي الفيصل بالمسؤولين الإسرائيليّين. ثم إن دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهوديّة حتى عام ١٩٤٣ وأحد مؤسّسي الكيان الإسرائيلي، وأول رئيس وزراء فيه، أفصح ذات لقاء في لندن مع مستشار الملك عبد العزيز، حافظ وهبة، أوّل مفوّض من وزارة الخارجيّة السّعوديّة في ثلاثينيات القرن الماضي بأن "آل سعود وحدهم قادرون على التّأثير على المصالحة التّاريخيّة بين العرب واليهود في فلسطين"، بحسب ما ذكره ميخائيل كهانوف في كتابه بعنوان «السّعوديّة والصّراع في فلسطين» الصّادر سنة ٢٠٠٨ ضمن أطروحات الدكتوراه عن جامعة تل أبيب. وتحدّث كهانوف عن تَبايُن في وجهات النّظر الإسرائيليّة حيال إبن سعود: موشيه شاريت الذي كان مسؤولاً عن الشّؤون السياسيّة في الوكالة اليهوديّة والمسؤول عن قسم الدّول العربيّة، كان يعتقد بأنّ ليس هناك أيّ وسيلة للتّوصل إلى تسوية مع إبن سعود لأنّه كان رجلاً من الصّحراء وهو وهابي مُتطرّف مُتعصّب. أما حاييم وايزمان فكان لديه رأي مختلف تماماً، فبناءً على ثقته بقدرته على التوصّل إلى تسوية مع إبن سعود، حاول إشراك البريطانيين والأميركيين في خطّة بدأها سانت جون فيلبي. يشرح كهانوف قصة الـ ٢٠ مليون جنيه إسترليني التي قُدّمت لابن سعود لقاء بيع فلسطين، ويقول بأن ثمّة خطّة مُقترحة تُفيد بإقامة منطقة حُكم ذاتي يهودي يتمّ تضمينها في إتّحاد عربي برئاسة إبن سعود. لكن فشلت الخطة بسبب الأخطاء التكتيكيّة في

تنفيذها، ولأن المنطقة لم تكن جاهزة لقبول فكرة الإتّحاد العربي بقيادة إبن سعود. وأدّى ذلك في النّهاية إلى تفاقم موقف إبن سعود من اليهود عندما رأى بأن هذه الخطّة محاولة من قِبَل اليهود لتقديم رشوة له. إلتقى بن غوريون مع مسؤولين في الحكومة السّعوديّة بالإضافة إلى قادة صهاينة آخرين ولكن من دون نتيجة. وكان بن غوريون يرى لِزاماً تعزيز الييشوف (الإستيطان في بدايته) أولاً. عندها فقط يمكن إجراء محاولة للتوصّل إلى تسوية مع العرب مع الحِفاظ على الإستقلال السّياسي اليهودي.

في ضوء أُطروحة ميخائيل كهانوف التي يستند فيها على الأرشيف الإسرائيلي، كان الإستيطان اليهودي (ييشوف) في فلسطين محور الخلاف بين اليهود والعرب، وكان السّماح بتمدّد الإستيطان يعني نجاح مشروع الدّولة اليهوديّة في سنة ١٩٤٨ والحرب التي أعقَبتها. لقد شكّلت إلتزامات إبن سعود مع الإنكليز، لحكّام فلسطين القدامى، عنصراً ضاغطاً للتّعاون معهم لإحتواء التّحديات التي كانوا يواجهونها في فلسطين. ولذلك، لم يكن مستعدّاً لتقديم أي مساعدات فضلاً عن تضحيات للفلسطينيين قد تضّر بالمملكة السّعوديّة وبريطانيا. ويقول كهانوف بأن "مساعدة عبد العزيز للفلسطينيين من حيث الأموال والأسلحة كانت محدودة للغاية وتتم سرّاً. ولم يكن لديه ثقة بالمفتي، الزعيم الفلسطيني، الذي حاول إقحامه في النِزاع. ورأى أن الإنقسامات في المجتمع الفلسطيني إنما تبشّر بالضعف، وقبل كل شيء فإنه لم يكن مستعدّاً لتعريف نفسه بأنه مؤيّد للثوار الفلسطينيين الذين يعملون ضد البريطانيين."

حافظت الوكالة اليهوديّة على علاقات وثيقة مع عبد الله عاهل إمارة شرق الأردن، الذي كان على إستعداد لقبول بعض مطالب الصّهاينة، على أساس تفاهم يقوم على أن يحكم هو الجزء العربي من فلسطين. وهذه الصّفقات كانت معلومة لدى إبن سعود وبقدر معرفته بها، فإنه إستبعد أن تكون القيادة الصهيونيّة شريكاً في أيّ إتّفاق. وعلى الرّغم من حصول إتّصالات على مختلف المستويات، ومحاولات وساطة، رفض إبن سعود أيّ إتصال مباشر مع أيّ ممثل يهودي. وقال إن الإدارة العربيّة في الوكالة اليهوديّة لا توصي بسياسة إقليميّة شاملة لمعظم هذه الفترة الزمنية. وتضمّنت سياسة إبن سعود في تلك الحقبة العناصر التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للتوّصّل إلى تسوية مع الييشوف الصهيوني وهي:

.1الإعتراف بأن المفتاح لإيجاد حلّ النّزاع في المنطقة موجود بيد القوى العظمى. وكان واضحاً بالنسبة له أن كلاً من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لن تقبلا جميع المطالب الفلسطينية ولن تتجاهلا قوة الييشوف والشّتات اليهودي.

.2المحافظة على الإستقرار في المنطقة ومنع النّزاعات كان هدفاً رئيساً لسياسته.

.3المستوطنات اليهوديّة في فلسطين من شأنها أن تمنع عبد الله من الإستيلاء على الأرض الفلسطينية بأكملها.

.4إبن سعود كان يعرف أهمّية الحدود بين الدول، وعلى الرغم من هذا، فإنه قَبِلَ لفترة طويلة أن تبقى بلاده بدون حدود ثابتة، واعترف بأن الإتّفاقات المؤقّتة يمكن أن توفر الإستقرار. (كان هذا هو الحال في شرق المملكة السّعوديّة وكذلك الحدود مع الأردن. والمملكة السّعوديّة لم تعترف بمنطقة العقبة– معان كجزء من الأردن إلا بعد وفاة إبن سعود).

.5يعرف إبن سعود سلفاً الخصومات والخلافات بين العرب، وكان يعرف بأن قوتهم العسكرية محدودة ومنقسمة، وأن كل زعيم عربي يتصرف وفقاً لمصالحه الخاصّة.

.6كان إبن سعود أولاً وقبل كل شيء زعيماً سياسيّاً، وعلى هذا الأساس، تبنّى سياسة "الواقعيّة السياسيّة"، والإستعداد العملي لقبول الواقع كما هو.

يوجد في الأرشيف الوطني البريطاني وثيقة بعنوان (هجرة اليهود الرومانيين)، تتعلّق بمفاوضات بين الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزمان والمبعوث الخاص للرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، الكولونيل هوسكينس وجون فيلبي وعبد العزيز بن سعود. وتذكر وثيقتان محفوظتان في الأرشيف القومي البريطاني في سنة ١٩٤٣ وهما بحسب التسلسلCO 733/443/18 : ، CO 733/443/19بما نصّهما: "إقترح الأكاديمي والمتخصّص في الشؤون العربية هاري سانت جون فيلبي تسليم الأراضي الفلسطينية لليهود في مقابل تعويض بمبلغ ٢٠ مليون جنيه إسترليني (نحو ٣٢ مليون دولار)". وكانت المؤامرة والمفاوضات السرية تدور بين فيلبي وعبد العزيز إبن سعود (ملك المملكة السعودية)، وحاييم وايزمان (رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين ولاحقاً

أول رئيس للدولة الإسرائيلية)، والكولونيل هوسكنس (المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت إلى الشرق الأوسط)، وروزفلت نفسه أيضاً. ولكن، وبعد أن قام فيلبي بتسريب خبر الصفقة إلى قادة عرب آخرين، إنسحب إبن سعود من المفاوضات ونفى أيّ علاقة سابقة له بالموضوع.

المقاومة الفلسطينية حينذاك كانت تتمحور حول منع تشكّل الكيانية السياسية الإسرائيلية القائمة على نجاح مشروع الإستيطان، ولذلك لجأ الثوار الفلسطينيون لطلب مساعدة البلدان العربية. كان إبن سعود بحكم مكانة الجزيرة العربية ومقدّساتها الدينية والمدّعَيات الإيديولوجية التي يعتنقها، مرغماً على التفاعل مع الطلب الفلسطيني لما يحمله من تداعيات على المنطقة والمملكة، بالنظر إلى القدس وما تمثّله من رمزيّة دينية وقومية. وهنا لا ننسى الدور الذي أدّاه الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، بصفته الدينية والسياسية والذي شكّل تهديداً لمكانة عبد العزيز، الذي أسبغ عليه رشيد رضا صفة خادم الحرمين الشريفين، وكاد الحسيني أن ينال صفة القائد الإسلامي والعربي بفعله النّضالي دفاعاً عن المقدّسات وفي صميمها القدس.

الجدير بالذكر أن المسؤولين السعوديين قد يعلنون بين فترة وأخرى، من باب الإستهلاك الإعلامي وذَرّ الرماد في العيون، أن قضيّتهم الأولى هي فلسطين، وأنهم لطالما أدانوا جرائم الكيان الصّهيوني ضد الفلسطينيين، إلا أن أغلب تحرّكاتهم وقراراتهم وسياساتهم تصبّ في النهاية في مصلحة هذا الكيان .

وقد كشفت وثيقة تاريخيّة بخطّ الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسّس النظام السعودي موافقته على تسليم فلسطين للإمبراطوريّة البريطانيّة واليهود الصهاينة، وطاعته العمياء لأسياده الأوائل الإنكليز. وقدّم أول ملوك السعودية بحسب هذه الوثيقة التاريخية الموقّعة منه، طاعته وخدماته لبريطانيا (الثعلب العجوز) وقد جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. أنا السطان عبدالعزيز إبن عبدالرحمن الفيصل السعود أُقرُّ وأعترف ألف مرّة للسير برسي كوكس مندوب بريطانيا العظمى أنه لا مانع عندي من إعطاء فلسطين للمساكين اليهود أو غيرهم كما تراه بريطانيا التي لا أخرج عن رأيها حتى تصبح السّاعة ."

لقد سبق أن جاء وعد بلفور بإعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين ثم لحق به وعد الملك عبد العزيز آل سعود بإعطاء فلسطين لهم، ومع ذلك يتبجّح آل سعود بأنهم رمز العروبة والإسلام، لكن من يريد أن يكون

كذلك لا يقوم بفعل الخيانة المذكور. وفي السياق نفسه نجد أن السعودية اليوم تطبّق أوامر الإرادة الأميركية أولاً وأخيراً وهي بالتالي لا يمكن أن تُعادي إسرائيل أو أن تُقدم على أي خطوة من شأنها إلحاق الضرر بها، وليس هذا فحسب بل هي تتصدى بشراسة لكل من يقاوم إسرائيل وتضيّق الخناق عليه في الماضي والحاضر. وعلى عكس ما تتداوله وسائل الإعلام المأجورة لآل سعود فإن العلاقات السعودية – الإسرائيلة عميقة الجذور، وقد ظلت خافية حتى ظهرت إلى العلن خلال حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية الكويتية). ويمكن القول إن أول لقاء سعودي – صهيوني يعود تاريخه إلى عام ١٩٣٩ عندما عُقد في لندن مؤتمر حول القضية الفلسطينية حضره الأمير فيصل الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية، حيث إجتمع عدّة مرّات منفرداً بالوفد اليهودي في المؤتمر في حين كان الملك عبد العزيز يبذل قُصارى جهده لتوطيد علاقاته بالأمريكيين .

ويحدّثنا التاريخ أنه منذ دخول المملكة السعودية، وما يحيط بها من إمارات خليجية، ضمن منطقة نفوذ أميركية خالصة، إثر اللقاء الذي جمع بين الرئيس الأمريكي روزفلت وإبن سعود في شباط ١٩٤٥، بات للحركة الصهيونية وإسرائيل منظورهما المستقلّ بخصوص (شبه الجزيرة العربية)، رغم تمتّع الأخيرة بالمزايا نفسها التي وفرّتها مظلّة الأمان الأمريكية، ففي كتاب "أرض عظيمة وأمّة عظيمة" يدعو أحد قادة حركة "من أجل أرض إسرائيل الكاملة"، وهو المدعو تسفي شيلواح، إلى "فتح بغداد والكويت لإفساح المجال أمام غالبية اليهود كي يستقرّوا في وطنهم الذي يمتد بين البحر المتوسط وبلاد فارس". وسواء عكست مثل هذه الدعوات أشكالاً من الإبتزاز الصهيونى للحليف الأمريكي أو الإرهاب المبرمج للأطراف العربية، بُغية إنتزاع مكاسب جيواستراتيجيّة، فالمُتتبّع لمسار الدعوات الصهيونية، فى هذا الصدد، سيلحظ تحقّق بعض منها وخصوصاً بعد الغزو العراقى لـ (الكويت) فى العام ١٩٩٠ ، والغزو الأمريكى لـ (العراق)، فى العام ٢٠٠٣ ، اللّذين ترتّب عليهما مقدمات تفسح المجال – فعلياً – أمام النفوذ اليهودي في الكويت والعراق.

من ناحية أخرى، ولمزيد من توثيق الصّلة الأميركية السعودية، فقد أعَدَّ الرئيس فرانكلين روزفلت خطّة سريّة للإجتماع بالملك السعودي شخصياً. وعهد روزفلت إلى الكولونيل وليام إدي، الوزير الأميركي المفوض في جدة، إجراء الترتيبات السريّة لهذا اللقاء مع عبد العزيز. وفي صباح يوم ١٤ شباط ١٩٤٥، وصلت السفينة الأميركية "ميرفي" التي تقلّ المسؤولين السعوديين، إلى قناة السويس، لتلتصق بالسفينة "كوينسي" التي

تقلّ الرئيس الأميركي. وبعد تبادل الهدايا وشرب القهوة العربية التي جاء بها مرافقو إبن سعود إلى مجلسه مع مضيفه، دخل الرئيس الأميركي إلى الأمور الجديّة. وكانت مسألة إيجاد حلّ سلمي لقضية فلسطين هي شغل روزفلت الشاغل، وخاصةً بعد الضغط القوي من اللّوبي الصهيوني الذي جعل من مسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين قضيّة سياسيّة كبرى في واشنطن. وبحسب محضر اللقاء الذي دوّنه السفير إدي، وكان هو أيضاً المترجم بين الزعيمين، قال روزفلت لعبد العزيز: "إنني أريد أن أتشاور مع جلالتك، في قضيّة اللاجئين اليهود الذين طُردوا من ديارهم في أوروبا لأنني أشعر بمسؤوليّة شخصيّة نحو هؤلاء البؤساء. وإنني التزمت فعلاً البحث عن حلٍ لمشاكلهم". وردّ عبد العزيز بصراحة: "إنّ حلّ هذه المشكلة يكون بعودة اليهود المطرودين إلى بلادهم الأصلية. أمّا الذين لا يستطيعون العودة فيمكنكم توطينهم في دول المحور التي اضطهدتهم". ولم يكن هذا ما كان يريد روزفلت سماعه من ضيفه، فعقّب شارحاً: "سأطلع جلالتك على أمر خطير: يبدو أنّ الألمان قد قتلوا ثلاثة ملايين يهودي في بولندا وحدها! يجب أن نجد حلاً لهؤلاء المضطهدين الذين باتوا يخشون البقاء في دول المحور خوفاً من تكرار ما حدث لهم. كذلك توجد لديهم رغبة عاطفية في إستيطان فلسطين"، وردّ عبد العزيز ردّاً قاطعاً: "إنّ اليهود والعرب لن يتعاونوا أبداً في فلسطين. والعرب هم الذين يتعرّضون الآن للتّهديد عبر تدفّق الهجرة اليهوديّة إلى أرضهم والإستيلاء عليها... إنني آمل من فخامتكم إلتزام كلمة الشّرف حين وعدت بتطبيق العدل بعد الحرب. وأن لا تكافئ شعباً على حساب شعب آخر ."

وكان على روزفلت أن يطمئن ضيفه السعودي قائلاً: "إنني كرئيس للولايات المتحدة، لن أتّخذ أيّ تحرّك معادٍ للعرب قبل الإصغاء إلى رأيكم". كان الموقف الحازم للملك عبد العزيز من قضيّة فلسطين في أول محادثات سريّة له مع الرئيس الأميركي، موقفاً لافتاً. ولقد أثار هذا الموقف الصلب، إذا صحّت الرواية، إعجاب الرئيس روزفلت الذي أسرّ إلى مساعديه بعدما انتهى اللقاء مع العاهل السعودي قائلاً: "لقد قرأتُ في التقارير التي وردت إليّ، قبل إجتماعي به، أنه ذو تاريخ متوحّش... نعم، قد يكون متوحّشاً ولكنه أيضاً نبيل."

ولعلّ حزم عبد العزيز في موضوع فلسطين هنا يعود إلى سببين، الأول: شعور الملك بالذّنب إزاء الفلسطينيين حين شارك في إجهاض ثورتهم عام ١٩٣٦، وطالبهم بإيقاف هجماتهم على القوّات البريطانية،

مقابل وعد بريطاني (جرى الحنث به) بالحدّ من هجرة اليهود إلى فلسطين. (في عام ١٩٣٦ قامت الثورة الكبرى التى أشعلها الشيخ عز الدين القسام– رحمه الله– فى فلسطين، وعجزت بريطانيا عن إخمادها ولكن كيف تعجز وحاكم بلاد الحرمين ذراع لها! فاستعانت بعميلها الملك عبد العزيز الذى أرسل وزير خارجيته فيصل ليستجدي عرب فلسطين وزعماء الثورة لإيقافها ويومها بعث برسالة إلى الفلسطينيين كتبها مستشاره جون فيلبي باسم القادة العرب (ولا يخفى على القارئ أن القادة العرب آنذاك كان يقصد بهم عبد العزيز وأولاده) وبعثها بواسطة رئيس اللجنة العليا (أمين الحسيني) وأطلقوا على هذه الرسالة إسم (النداء). حيث قال عبد العزيز: "إلى أبنائنا الأعزّاء عرب فلسطين... لقد تألّمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالإتفاق مع ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم للإخلاد إلى السّكينة وإيقاف الإضراب حقناً للدماء. معتمدين على الله وحسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثِقوا بأننا سنواصل السّعي في سبيل مساعدتكم ."

هذه البرقيّة شكّلت بداية الضربة القاصمة للشعب الفلسطيني وحقوقه وآماله لما كانت تحمله في طيّاتها من سمٍّ زُعَاف حُقِن به الشعب الفلسطيني لصالح الإستعمارين البريطاني والصهيوني. وهكذا أُوقِفت الثورة ثم أُخمِدت، ممّا شكّل أولى خطوات ضياع القدس وكامل فلسطين .

والسبب الثاني: عداء إبن سعود الديني لليهود، لأنهم "شعب ملعون بحسب القرآن". وهو قد صرّح برأيه هذا لكثيرين، ومنهم بعض الأجانب كالسفير الهولندي في مملكته. زد على ذلك إعتقاده الراسخ بأن اليهود لن يكتفوا فقط بابتلاع فلسطين، وأنهم يريدون إقامة مشروع "إسرائيل الكبرى" وحدودها من النيل إلى الفرات وصولاً إلى المدينة المنورة، ما يعني أنّ "إسرائيل هذه" ستشمل أجزاءً واسعة من مُلكه الحجازي.!

دامت مباحثات روزفلت مع عبد العزيز خمس ساعات، تنوّعت فيها المواضيع المطروحة. وكان هاجس الملك السعودي: هل يمضي في رغبته الخاصّة باستبدال تحالفه التاريخي مع الإنكليز بتحالف جديد أوثق مع الأميريكيين... أم أنّ تلك مغامرة غير محسوبة العواقب؟. ولقد كشف الملك صراحةً لمضيفه عمّا في ذهنه، فقال لروزفلت: "إنّ الإنكليز يقولون لي إنّ مستقبلي مرتبط بهم، لا بأميركا... ويقولون إنّ مصالحكم في السعودية مؤقتة... وإن أميركا ستعود بعد الحرب إلى مشاغلها البعيدة. وأمّا الإنكليز فهم الذين سيستمرّون

معي، كما كانوا منذ بدء حكمي. وهم يريدون أن تكون الأولوية دائماً لهم في السعودية... فماذا تقولون؟"، وفرّج روزفلت كُربة عبد العزيز حين قال له: "إن خططنا لما بعد الحرب مغايرة للماضي. ولن تعود أميركا لسياستها الإنعزالية أبداً، وسياستنا الخارجية القادمة هي الإنفتاح على العالم. وأميركا تأمل بأن يصبح باب السعودية مفتوحاً لها". هنا إنقضّ عبد العزيز على عبارة "الباب المفتوح"، وطلب من الرئيس أن يترجم كلامه هذا إلى معاهدات وإتفاقيات بين بلديهما، وكان له ما أراد. وكان سرور عبد العزيز في حينه بالغاً، فراح يكيل المديح لروزفلت، حتى إنه قال له: "إنني أشعر وكأنك شقيقي وتوأمي". وكان هذا إيذاناً نهائياً من ملك السعودية بطيّه لصفحة غرامه الإنكليزي القديم، وإستبداله بقصّة غرام أميركية جديدة !

هكذا تمّت صفقة أميركا مع قادة السعودية بأن توفّر هذه الأخيرة البترول بصورة مستمرة لأميركا، في مقابل أن توفر أميركا الدعم السياسي والأمني اللازم للنظام السعودي، وبالتالي فإن مكة والمدينة في الواقع هما أولى المقدسات الدينية الإسلامية التي احتلها النظام العالمي الصهيو– أميركي وليس القدس. هذا بعد أن كانت بريطانيا قد إتّخذت آل سعود سلفاً كذراعٍ لها لحكم بلاد الحجاز وضمنت ولاءهم، وكانت سيطرتها على بلاد الحرمين خطوة أولى لبناء دولة يهودية فى القدس والسيطرة على بيت المقدس.

واجه عبدالعزيز محنةً صعبةً في أواخر الثلاثينيات هدّدت العرش السعودي نتيجة إنخفاض عائدات الحجّ والإسراف والتبذير الذي سبّبه حكمه الفوضوي والفردي والعشوائي. وذكرت الوثائق أن الحكومة الأميركية تدخّلت لإنقاذ العرش السعودي مالياً مقابل تعهد عبدالعزيز للرئيس الأمريكي هاري ترومان بأن لا تشارك المملكة العربية السعودية أبداً في أيّة حروب يشنّها العرب ضد إسرائيل لإستعادة فلسطين .

ونشر الكاتب هيرش غودمان مقالاً في صحيفة الجيروزاليم بوست في (١٩٨٠/١٠/١٢) يقول فيه: "كان هناك تفاهم واضح في المرحلة الأولى للتحالف الأميركي–الإسرائيلي، وخصوصاً في الفترة ١٩٦٧–١٩٧٣ تقوم إسرائيل بموجبه بالتدخل بالنيابة عن أميركا إذا حدثت تغييرات في الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط. أما المثال المهمّ فيتعلق بإدراك آل سعود في تلك الفترة أنه إذا تحرّشت مصر بالمملكة السعودية القليلة السكان والمتخمة بالمال والمؤيدة للغرب بشدة فإن حكّام السعودية يعرفون أن إسرائيل ستتدّخل للدفاع عنهم لحماية المصالح الغربيّة ."

وبمرور الوقت وعندما أصبحت القضية الفلسطينية أكثر إلتهاباً أفلح الأميركيون في إقناع الملك عبد العزيز بالتحايل اللفظي من أجل التخلّص من المسؤوليّة التاريخيّة، وذلك بإصدار بيان شديد اللهجة ضدّ اليهود ولكن دون أيّ تعهّد من جانبه بالعمل الفعلي ضدّهم. وقد ظهر ذلك بوضوح في حرب عام ١٩٤٨. واستمر هذا الموقف ليكون أساساً للسياسة السعودية حول القضية الفلسطينية، أي مجرد بيانات فارغة ومسايرة للرأي العام العربي لكن من دون أي إلتزام عملي .

في عام ١٩٤٠ عاد إبن سعود إلى ممارسة سياسة التّضليل والمناورة على القضية الفلسطينية، من خلال رفضه المقترحات التي من شأنها أن تضرّ بمصالح الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى حرصاً على دوام مملكته وعرشه. وتَجنّب الإلتزام بتقديم مساعدات كبيرة للفلسطينيين وعارض الحرب ضد اليهود، وقام على وجه السرعة بالتّصالح مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ لتقسيم البلاد. وبعد الإعلان عن قيام الدولة العبريّة على أرض فلسطين سنة ١٩٤٨ وهجوم الجيوش العربية على الكيان الإسرائيلي، اكتفى هو بمشاركة رمزيّة شكليّة بإرسال قوة غير مدرّبة وصغيرة تحت القيادة المصرية الضّعيفة والمترددة. ودفع الواقع الجديد المتشكّل في المنطقة بعد هزيمة الجيوش العربية إبن سعود إلى الكفّ عن التّدخل في شؤون فلسطين .

وبالرغم من مشاعر الكراهية لليهود المنسوبة إليه، كما هو شائع، فإن حقائق أخرى تُفيد نَقيضها تماماً. ونَلحظ ذلك في سياسات أبنائه وورثَته من بعده، مع إجرائهم تعديلات مستمرة على هذه السياسات بعيداً عن المصالح القومية العربية أو الإسلامية بحسب الظروف المتغيرة. وهنا يبدو مناسباً التوقف عند المعلومة الجديدة الواردة في كتاب الباحث كهانوف حول رحلة العلاج التي قام بها فهد بن عبد العزيز ومنصور بن عبد العزيز أثناء الحرب العالمية الثانية، في مستشفى هداسا بالقدس في جبل سكوبس. الأمير منصور، أصبح فيما بعد أول وزير للدفاع في المملكة، والثاني فهد بن عبد العزيز الذي كان وزيراً للداخلية ثم ولياً للعهد وأخيراً الملك، وقد كتب الأخير خطاباً متوجّهاً بالشكر إلى المستشفى على ورق ملكي رسمي، يمدح فيه الرعاية التي تلقّاها من الأطباء والممرضين. ولم يكن أيّاً من هذين المريضين ليذهبا إلى مستشفى هداسا من دون الموافقة الصريحة من الملك إبن سعود. وعندما تسلّم الملك سعود الحكم وبدأ مغامراته مع النظام

المصري بعد ثورة تموز ١٩٥٢ بالإقتراب منها مرّة والإبتعاد عنها مرات أخرى شعرت إسرائيل بالقلق، واستطاع مُوفدوها، تحت مظلّة شركة "أرامكو"، أن يجدوا طريقهم إلى الملك، ونجحوا في تحريضه ضد الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد أن أخفقوا في الوصول إلى الأمير فيصل وليّ عهده، الذي كان في البداية معجباً بعبد الناصر وكان يأمل في أن يكون حليفاً له في صراعه ضد أخيه الملك سعود .

وفي عام ١٩٥٨ ومع قيام الوحدة السورية – المصرية تدهورت العلاقات السعودية – المصرية إلى حدٍّ بعيد، وأصبح الملك سعود مقتنعاً بأن عبد الناصر، بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ وقيام الوحدة المصرية – السورية وحلّ حلف بغداد، لديه مطامع خطيرة في السيطرة على المنطقة العربية كلها. وكانت إسرائيل تعلم بعلاقات سعود بسوريا ونجحت في إقناعه بضرورة إستغلالها لمصلحة العائلة السعودية وإسرائيل، ولمهاجمة الوحدة والإجهاز عليها. فبدأت بالعمل فوراً حيث تمّ تشكيل لجنة سريّة مؤلّفة من موظَّفَين يعملان في شركة آرامكو: الأول ضابط مخابرات إسرائيلي يحمل جواز سفر أميركي ويعمل في قسم العلاقات العامة في الشركة، والآخر سعودي غير معروف من أصل سوري. وقد توصّلت اللجنة إلى أن عبد الحميد السراج الرجل القوي الذي يرأس جهاز المخابرات السورية يمكن أن يكون المفتاح لضرب الوحدة، لأنه شخص فوق الشبهات ويتمتّع بثقة عبد الناصر الخالصة. فأمطروه بالصّكوك المالية التي تسلّمها بدوره ثم ما لبث أن أعلن عنها فيما بعد، لفضح المؤامرة الموجّهة ضد الوحدة المصرية – السورية والتي تتضمن في تفاصيلها إغتيال عبد الناصر. وحين حملت وكالات الأنباء خبر الكشف عن المؤامرة باء سعود بالخسران والخيبة ووجد فيصل فرصته للإنتقام، فسافر إلى القاهرة وقابل الرئيس جمال عبد الناصر ليتأكد بنفسه من أن المؤامرة قد جرت حقيقةً وليست مجرد دعاية معادية. وما إن قدّم إليه ملف المؤامرة مع الصّكوك المالية وأشرطة التسجيل حتى أعلن براءته منها وحاول إستغلالها للمساعدة على إقصاء أخيه سعود عن الحكم .

ولم تستسلم إسرائيل إلى الهدوء، فقد وجدت في سياسة التّأميم التي إعتمدها عبد الناصر فرصتها لإستعداء فيصل الذي أخذ يتغيّر موقفه إزاءه. وبالفعل ما لَبِثَ أن عبّر عن عدائه له علناً، ولم يكن هذا التغيّر سهلاً على فيصل الذي عُرِفَ بالتّأنّي في إتخاذ قراراته وعدم تغيير موقفه بشكل مفاجئ ودون مبرّر قوي. ولكن الأكثر أهمية هو أن عداءه لسعود كان قد دخل في الوقت نفسه طور المواجهة الحادّة. فلماذا تغيّر بهذا

الشكل وخسر حليفاً مهماً في العالم العربي كان يمكن أن يساعده في التغلّب على أجنحة سعود الأخرى؟ في كلّية فكتوريا في الإسكندرية (أوائل الخمسينيات) التي كانت في الحقيقة مركزاً لتجنيد وتخريج عملاء الإمبراطورية البريطانية، كان هناك ثلاثة طلاّب يدرسون في صف واحد وهم: الملك حسين ملك الأردن، كمال أدهم صهر الملك فيصل والذي أصبح فيما بعد مديراً للمخابرات السعودية، وعدنان خاشقجي الذي أصبح فيما بعد من أهم تجّار السلاح في العالم وذا علاقات وثيقة بالمخابرات الأمريكية – الإسرائيلية. وقد إستطاعت المخابرات الأميركية تجنيد الثلاثة وغيرهم لتحمّل المسؤوليّات الموكولة إليهم: الأول ملكاً وكمال أدهم مستشاراً لفيصل ومسؤولاً عن المخابرات بينما إختار عدنان خاشقجي حقل الإتجار بالأسلحة والعلاقات السياسية العامة (وهذه هي الطريقة المهذبة لتجنيد العملاء). وعندما تبلورت شخصية عبد الناصر السياسيّة بعد إنتصاره في تأميم قناة السويس وفشل نظرية ملء الفراغ الأميركية التي عُرفت فيما بعد بمشروع إيزنهاور، أدركت أميركا أن رهانها على عبد الناصر كان خاسراً، وتوصّلت المخابرات الأميركية والبريطانية والإسرائيلية إلى وُجوب تحجيم عبد الناصر وتخريب علاقاته بالحكّام العرب، ذلك أنه رغم الفائدة المجنيّة من أسلوبه في الحكم فإن شعبيّته الواسعة يمكن أن تشكل خطراً شديداً على مصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة .

كان هذا الوقت ملائماً لعناصر مجموعة فكتوريا لكي ينهضوا بمسؤولياتهم، فبدأ الملك المذكور بإرسال تقارير إلى العربية السعودية ضد عبد الناصر محذّراً من طموحاته في المنطقة. وأخذ كمال أدهم يحشو رأس فيصل بالمعلومات الخاطئة التي عزّزها بالمعلومات الإستخبارية الأميركية، التي استطاع الحصول عليها مباشرةً من الأميركيين أو عن طريق خاشقجي. وعندما نجحت هذه المجموعات في مهمّتها تدخّلت آرامكو للمرّة الأولى، فأرسلت للملك سعود تقريراً مفصلاً لما أسمته بـ"تحرّكات عبد الناصر"، وكانت المؤامرة التي أنهت الوحدة المصرية – السورية عام ١٩٦١ ذروة النّجاح لتلك الجهود. ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فقد تحرّكت العربية السعودية لمهاجمة عبد الناصر وفكرة الوحدة العربية. وكان مؤتمر شتورا في لبنان تتويجاً لهذا الهجوم. وفي الوقت نفسه شاركت الصحافة اللبنانية، التي بدأت السعودية بالسيطرة عليها مالياً، في حملة دعائيّة لم يسبق لها مثيل ضد عبد الناصر تماماً كما يتكرر الوضع حالياً مع المقاومة. وفي هذه الأثناء تمّ تكوين أول مجموعة عمل إسرائيلية – سعودية مشتركة التي كانت تعقد إجتماعاتها في إحدى الشقق في

بيروت بهدف توجيه الوضع العربي وفق مخططاتها. وبعد ذلك إنضمّت إيران الشاه إلى المجموعة بعدما وصل عداؤها لعبد الناصر حداً لا عودة عنه. وكانت المهمة الموكولة لتلك المجموعة تتضمّن ما يلي:

١ . صياغة نظريّة سياسيّة متلبّسة بلبوس الإسلام ومتعاطفة مع الغرب لإحتواء أي آثار جانبية لحركة القوميّة العربيّة النّاهضة ضد الغرب.

٢ . تحجيم عبد الناصرومحاولة تصفيته جسديّاً ومعنويّاً وسياسيّاً.

٣ . نشر وتعزيز فكرة التحالف العربي – الغربي تحت قيادة أميركا وجعلها مستساغة وجذّابة في الأقطار العربية.

وقد أخذت المجموعة في اعتبارها جميع التجارب التي فشلت سابقاً مثل حلف بغداد والحلف الإسلامي ومشروع ايزنهاور. وعكفت على إعداد خطّة لتحقيق تلك الأهداف وكانت المهمة صعبة بسبب الظروف الإجتماعية المعقّدة في المنطقة. وفجأةً وقبل أن يستقرّ رأي المجموعة على أيّ خطة، إنفجرت ثورة اليمن (٢٦ أيلول ١٩٦٣) التي قلبت الوضع كلّه رأساً على عقب، حيث تدخّلت مصر لتأييد الثورة فتزايد الخطر على العائلة السعودية الحاكمة التي اعتقدت أن الثورة في اليمن وتأييد مصر لها يعني بداية خلق صراع في المملكة وتحفيز المعارضة السعودية غير الظاهرة للعيان على البروز. وفي غمرة إرتباك السياسة السعودية إزاء الثورة اليمنيّة ومع تزايد حدّة الصّراع على الحكم بين سعود وفيصل قام كلٌّ من الملك حسين وكمال أدهم وعدنان خاشقجي (مجموعة فكتوريا) بدورةٍ ناشطةٍ وفقاً لتوجيهات المخابرات المركزية الأميركية، وكان ذلك تحت إمرة مباشرة من قِبَل رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت المدعوّ روبرت كومر الذي كان على صلة قوية بإسرائيل وآرامكو .

وقد جابهت هذه المجموعة مشكلة صعبة وحادة في شخص الرئيس الأميركي جون كينيدي الذي كان على علاقة حسنة مع عبد الناصر، إذ كان بين الإثنين إعجاب متبادل لدرجة أنه إقتنع بالإعتراف بالثّورة اليمنيّة وأخبر فيصل رسمياً أن مخاوفه من عبد الناصر والثورة اليمنيّة أمور مبالغ فيها، وأن على العائلة السعودية أن تصرف إهتماماتها إلى تطوير بلادها بدلاً من أن تخوض خصومات لا مبرر لها. غير أن

رسائل كومر، باعتباره مسؤولاً عن مجلس الأمن القومي الأمريكي، استمرت بالوصول إلى كنيدي وركّزت على نقطة الضعف لدى أي رئيس أمريكي وهي ضرورة حماية أمن إسرائيل وتجنّب معاداة السّاميّة. وقد طلب من الرئيس الأميركي أن يخبر الأمير فيصل لدى إجتماعه به في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٢ ما يلي:

١ . إن مساعدتنا لمصر تهدف إلى كبح عبد الناصر وإحتوائه، وليس إجباره على الإرتماء في أحضان السوفيات.

٢ . إنه من الضروري للمملكة العربية السعودية أن لا تتبع سياسة التمييز ضد اليهود الأميركيين العاملين في المملكة. وإذا لم يحترم السعوديون هذا العهد الذي قطعه الملك سعود فسوف يكون تأثير ذلك سلبيّاً على علاقات الصداقة السعودية – الأميركية، لأن إسرائيل وُجِدت لتبقى دائماً.

وقد أُبلِغ فحوى الرسالة إلى فيصل وكان الهدف منها ثَنيه عن أيّ خطّة لديه للتعامل مباشرةً مع إسرائيل لمجابهة عبد الناصر. وفي غضون أيام قليلة وصل فيصل إلى لندن لمناقشة كيفيّة معالجة الوضع في مواجهة الثورة اليمنيّة والتّدخّل المصري اللذين كانا يشكلان خطراً يهدد كلاً من الحكم السعودي وإستمرار الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي، بل ويشمل في تهديده كل منطقة الخليج وتدفّق النفط الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة للغرب.

وتحرّك كومر على الفور مع مجموعة فكتوريا. وإذا كان كنيدي لا يريد إتّخاذ موقف أميركي بشأن اليمن إستجابةً للضّغط السعودي، فإن البريطانيين كانوا مستعدين ليفعلوا ذلك لأنهم شعروا بالخطر المباشر في عدن، آخر معقل للإمبراطورية البريطانية في الوطن العربي والذي يسعى عبد الناصر لإزالته.

كانت الإستراتيجية الإسرائيلية هي أن تضع، ولأول مرة، فيصل على إتّصال مباشر مع إسرائيل بواسطة عضو مجلس العموم البريطاني المحافظ الصهيونيّ المُيول الذي ترأس ما سُمِيَّ"جماعة السويس" المدعو جوليان أيمري، وذلك بالتعاون مع النائب ثم الوزير البريطاني دنكان ساندز الذي كان يزايد على الإسرائيليين في عدائه لعبد الناصر. ولكي يُعطَى الإجتماع أهمية خاصة قام السير دوغلاس وايت رئيس جهاز التجسس البريطاني ام.اي.سكس بتقديم فيصل إلى ايمري وحضور القسم الأول من الأجتماع. وفي كتابه "الصراع على

اليمن"، ذكر ايمري أنه أخبر فيصل بأن نجاح الكولونيل عبد الناصر في الحصول على موطئ قدم في الجزيرة التي هي مركز أهم الإحتياطات البترولية في العالم العربي والعالم قاطبةً يُنذر بالشّرّ وينبغي على جميع الأطراف المتأثّرة مصالحها مقاومته. وقد أخبر فيصل أن أيّة محاولة لمواجهة ناصر عسكرياً سوف تسحق، وأن الحل هو إقحام اليمن في حرب أهلية يكون لإسرائيل فيها دور أساسي ومباشر، هذا بالإضافة إلى إيجاد تحالف قوي بين النظامين السعودي والأردني وإنهاء حالة التوتر الموجودة بينهما. وفي الإتجاه ذاته سعت بريطانيا رسمياً لتغيير الموقف الأميركي إزاء ناصر والثورة اليمنيّة .

شهدت المناقشات بين لندن وواشنطن خلافات حادّة حول الأسلوب الأمثل لمعالجة الأزمة اليمنيّة، وحول التعامل مع عبد الناصر في اليمن. وقد ارتاعت لندن من إلحاح كنيدي على إيجاد تسوية في اليمن مادامت بريطانيا لا تعتبر الثورة حركة ضارّة. لذلك تحرّكت بالتعاون مع إسرائيل لإثارة القوى الضّاغطة ممثّلةً بشركات النفط والبنوك التي إذا ما وجّهت ضغوطها تستطيع أن تنجز شيئاً. وعلى الرّغم من كل ذلك فإن كنيدي إعترف بالنظام الثّوري في اليمن، وإن كان إعترافه هذا مصحوباً ببعض الشروط. وعلى ما يبدو فإن فيصل ربما كان مقتنعاً بأن التّعاون مع إسرائيل يجب إلغاؤه بعد الإطاحة بسعود وتتويجه ملكاً مكانه، ولكن موافقته في إجتماع تشرين الأول من عام ١٩٦٢ على التعاون السعودي – الإسرائيلي لمهاجمة الثورة وعبد الناصر أوجدت وضعاً على أرض الواقع لا يمكن إلغاؤه أو التّخلّص منه بسهولة. ويُعتَبَر هذا التّعاون مهماً جداً كونه أول تعاون تآمري مع إسرائيل موجّه ضد أكثر من دولة عربية. ولتدعيم هذا التّعاون نجح كومر في إجبار أميركا على إرسال سرب جويّ إلى المملكة العربية السعودية للبقاء هناك، تدليلاً على تصميم أمريكا على الدفاع عن النّظام السعودي ومنع أيّ هجوم على حدوده، وقد تمّ ذلك بسبب إلحاح الخطّة السعودية–الإسرائيلية عليه .

تمكّن خاشقجي من الحصول على ميزانيّة غير محدودة لشراء جميع الأسلحة اللازمة للمرتزقة الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين البلجيكيين والجنوب افريقيين الذين تقرّر إرسالهم إلى اليمن، وكذلك لتسليح القبائل التي إنحازت إلى جانب الملكيين والسعودية. وحصل كمال أدهم على ميزانية مفتوحة لرشوة القبائل

اليمنيّة ومواجهة متطلّبات الجانب الإسرائيلي تحت ستار مساعدة العناصر اليمنيّة، وبالإضافة لكلّ ذلك إتّخذت إجراءات أخرى مثل:

١ . إستئجار الجنود المرتزقة العائدين من بيافرا والكونغو.

٢ . إعلان جوليان ايمري النائب البريطاني الصهيوني ودنكان ساندیز عن تشكيل مكتب بإسم "لجنة الدفاع عن اليمن الإمامية"، مستخدمين الضابط البريطاني المرتزق جون كوبر لشراء وتأجير المرتزقة. وشُكّلت وحدة عمل لهذا الغرض مقرّها في سلون ستريت بلندن.

٣ . تشكيل ايمري مع فتزوري ماكلين زوج ابنة هارولد مكملان، لجنة في مجلس العموم البريطاني تحت شعارعدن لن تلحق السويس، هدفها الإعلان مباشرةً أن بريطانيا تدعم وتشارك في كل شيء يفعله النائب الصهيوني المحافظ جوليان ايمري.

٤ . تحرّك الضابط البريطاني المرتزق جون كوبر عبر الحدود السعودية إلى منطقة الجوف اليمنيّة ليشكّل أول وحدة عمل سعودية – إسرائيلية مشتركة لتوجيه جنود المظلات الإسرائيليين من أصل يمني، الذين سينزلوا ليذوبوا في المجتمع اليمني كما هو مقرّر حيث سيقودون عمليّات تخريبيّة .

٥ . إفتتاح مكتبين لتجنيد المرتزقة، أحدهما في لندن والآخر في عدن للغرض نفسه. وقد كان المكتب الثاني تحت إشراف سكرتير الحاكم البريطاني في عدن الضابط في القوات الجوية الملكية (آر.أ.اف) انتوني الكسندر بويل، كما أشارت صحيفة الأوبزرفر البريطانية في عددها الصادر في ٩ أيار (مايو) عام ١٩٦٤ وذكره أيضا انتوني ماكلير في كتابه "المرتزقة."

٦ .كما كان مقرراً أن تتحرك بريطانيا بواسطة هؤلاء المرتزقة عبر الحدود بينما تتحرك إسرائيل من جدّة وجيبوتي لإنزال الأسلحة لهؤلاء المرتزقة ومؤيديهم في الجبال اليمنيّة.

٧ . إفتتاح مكتب إرتباط سعودي – إسرائيلي في بيروت إبعاداً لتلك الأنشطة عن الأراضي السعودية .

وكان هدف العمليّة الإسرائيليّة البريطانيّة السعوديّة المشتركة إستنزاف طاقات مصر في اليمن ومحاولة إسقاط النظام الثّوري النّاصري هناك. وقد لعبت المخابرات السعودية دوراً أساسياً وخطيراً جداً في تاريخ العرب الحديث بتبذيرها المال لمصلحة اسرائيل، إذ تشير بعض المصادر إلى أنها ربما كانت المموّل الحقيقي لتطبيق فكرة الغزو الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧. وكانت أيضاً الطرف العربي الوحيد الذي عرف بخطة الغزو عشية الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ .

في شهر أيار ١٩٩٤ نشر الخبيران الإسرائيليان في شؤون المخابرات يوسي ميلمان ودان رافيف كتاباً بعنوان : الأصدقاء بالأفعال : أسرار التحالف الإسرائيلي– الأمريكي، قالا فيه : "كان السعوديين رسمياً وعلنيا في حالة حرب مع إسرائيل. إلا أن صانعي القرار في إسرائيل كانوا يدركون أن المملكة السعودية دولة معتدلة ومؤيدة للغرب، وأنها – رغم إستخدامها الخطاب المُعَادي لإسرائيل – كانت على إتّصال مستمر بها. ففي حقل المخابرات إلتقى ضبّاط العمليّات في المخابرات الإسرائيلية (الموساد) مع ضباط أمن ومخابرات الأسرة المالكة السعودية عدداً كبيراً من المرّات وتبادلوا وُجهات النّظر حول الطرق الواجب تطبيقها لإضعاف القوى الدينية الأصوليّة والثوريّة في منطقة الشرق الأوسط. أما المخابرات المركزية الأميركية فكانت دوماً على علم بالإتصالات السّرية السعودية– الإسرائيلية وشجّعتها باستمرار. ونقلت صحيفة (يديعوت أحرونوت) في ٢٦ نيسان سنة ٢٠١٣ خبر لقاء جمع وليّ العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز، الملك الحالي، ووزير الدفاع الإسرائيلي السابق إيهود باراك في مؤتمر وزراء الدفاع بألمانيا في شباط من العام نفسه. قصة اللقاء، بحسب رواية الصحيفة الإسرائيلية، أن الأمير سلمان كان يسير في رواق ومن خلفه مجموعة مستشارين ومساعدين وحُراس. ووقف فجأة منفصلاً عن المجموعة ليصافح بحرارة وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ايهود باراك الذي مرَّ بجانبه. ووقف الحُرّاس من الطرفين حائرين حينما كان ربّا العمل يتحادثان كمن يبدوان على معرفة قديمة. وبعد دقائق معدودة ومصافحة وتسليم إنفصلت الحاشيتان عن بعضهما. كادت تمر رواية (يديعوت أحرونوت) بهدوء، ولكن قيام صحيفة (السفير) بإعادة نشرها نقلاً عن الصحيفة الإسرائيلية، أجبر السفارة السعودية في بيروت في ٢٩ نيسان ٢٠١٣ على إصدار بيان تنفي فيه حصول اللقاء وقالت إنها "روايات ملفّقة"، وأكّد

البيان بأن الأمير سلمان "لم يقم بأي زيارة إلى ألمانيا في التاريخ الذي أوردته الصحيفة ولم يشارك في أي مؤتمر وأن كل ما تمّ حياكته حول هذه الزيارة هو من باب التّضليل".

في شباط عام ١٩٩٢ رفعت الحكومة الأميركية صفة السّرية عن عدد كبير من وثائق البيت الأبيض التي كان بينها وثائق تتعلق بالتعامل الأمريكي السري مع المملكة السعودية. وقام التلفزيون الأميركي بعرض برنامج وثائقي بعنوان: "الملفّات السّرية: واشنطن وإسرائيل والخليج"، وتمّت الإشارة فيه إلى عدد من الوثائق السّرية جداً التي ذكرت أن الملك عبد العزيز واجه محنة صعبة هدّدت العرش السعودي نتيجة إنخفاض عائدات الحجّ والإسراف والتبذير الذي سبّبه حكمه الفوضوي والفردي والعشوائي. وذكرت الوثائق أن الحكومة الأميركية تدخّلت لإنقاذ العرش السعودي مقابل تنازلات قدّمها عبد العزيز للرئيس الأميركي هاري ترومان. فقد عقد الطّرفان إتّفاقاً سرّياً تقوم الحكومة الأميركية بموجبه بإنقاذ العرش السعودي عن طريق منحه مساعدات مالية كبيرة ومساعدات عسكرية للتّصدي للخطر الهاشمي الأردني–العراقي الذي يدعمه البريطانيون. وفي المقابل وافق عبد العزيز وتعهّد على أن لا تشارك المملكة السعودية أبداً في أيّ حروب يشنّها العرب ضدّ إسرائيل لإستعادة فلسطين. وقد نفّذَ عبد العزيز وأبناؤه التّعهّد الذي قطعوه على أنفسهم للولايات المتحدة .

وفي المقابل منح الرئيس ترومان ضمانات أمنيّة للعرش السعودي في نيسان ١٩٥٠ حين أرسل مساعد وزير الخارجية جورج ماكجي لِلقاء عبد العزيز، وبحث الطرفان في موضوع إحداث ترتيبات للدّفاع عن العرش السعودي عن طريق تمديد الإتفاقيّة المؤقّتة بخصوص منح قاعدة الظّهران للأميركيين، مقابل الحصول على الأسلحة وإنشاء برنامج للتدريبات العسكريّة لإنشاء جيش مهمّته إبقاء آل سعود في الحكم. وقد بدأ تنفيذ الإتّفاق السّري في عام ١٩٥١ حين وصلت فرقة من سلاح المهندسين في الجيش الأميركي لبناء منشآت عسكريّة في المملكة .

ولم يكتفِ آل سعود بالتحالف الأمريكي–الإسرائيلي بل هم دافعوا عن الأنظمة الرجّعية العربيّة الأخرى المتحالفة مع إسرائيل، فقد ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في ١٥ أيلول ١٩٩٣ أن إسرائيل ساعدت الملك الحسن على هزيمة مقاتلي البوليساريو في الصحراء المغربيّة الغنية بالفوسفات. أما السفير الأمريكي في المغرب فقد ذكر أثناء مقابلة أجراها مع التلفزيون البريطاني أن إسرائيل بنت حاجزاً تُرابياً هائلاً

في الصحراء المغربيّة لعرقلة وإفشال الهجمات التي كان يقوم بها مقاتلو البوليساريو ضد الجيش المغربي، وأن الحاجز التّرابي كَلّف بناؤه مليار دولار وأن المملكة السعودية دفعت تكاليف بنائه.

من ناحية أخرى كان العقيد الإسرائيلي رافي سينون الذي يعمل في المخابرات الإسرائيلية (الموساد) قد ألَّفَ كتاباً بعنوان: "الفرص الكبرى المبدّدة"، تحدّث فيه بإسهاب عن الإتصالات السّرّية التي جرت في الماضي بين إسرائيل والحكام العرب وخاصةً السعوديين. وقد إحتوى الكتاب على كمّية كبيرة من الأسرار التي لم تُنشر من قبل، لدرجة أنّ الرّقيب العسكري الإسرائيلي منع نشر الكتاب لمدة عامين حتى عام ١٩٩٦. وكانت صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية (١٩٩٤/٦/٢٣) قد أجرت مقابلة مع ضابط المخابرات الإسرائيلي سينون، كشف خلالها أن وليّ العهد السعودي في وقته الأمير فهد سعى لإجراء إتّصالات سرّية مع إسرائيل بُغية الوصول إلى تفاهم بين البلدين، وأنه إستخدم لهذه الغاية مبعوثاً فلسطينياً أرسله لمقابلة موشيه دايان وزير الخارجية آنذاك. وأجرت الصحيفة المذكورة مقابلة مع المبعوث السعودي الذي يُدعى ناصر الدين النشاشيبي، وهو صحافي فلسطيني معروف ومقرّب من السعوديين. وإعترف النشاشيبي بالحادثة للصحيفة، وقال إنه التقى بالعقيد سينون في عام ١٩٧٦ ثم سافر إلى الرياض لمقابلة ولي العهد فهد الذي سلّمه رسالة شفهيّة سرّية إلى وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان بخصوص العلاقات بين البلدين. وقال إنه حين وصل إلى القدس المحتلّة إحتفى الإسرائيليون به وهو أعلمهم أنه يحمل رسالة شفهيّة سرّية من ولي العهد فهد. وتابع قائلاً : "أفهمتُهُم أنه إذا تمكنّا من توضيح مواقفنا بشكل جيد فسنتَمكّن من فهم بعضنا بخصوص معايير التعامل في المستقبل". كما ذكر النشاشيبي للصحيفة الإسرائيلية أنه إلتقى عقب ذلك بستة أعوام بشمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل في نيويورك، وأن بيريس طلب منه السفر إلى الرياض لتسليم رسالة سرّية للملك فهد لم تُعرَف محتوياتها .

وكتب ألكساندر بلاي مقالاً آخر في مجلة فصليّة تُدعى "جيروزاليم كوارترلي"، تحدّث فيه عن عمليّات بيع النفط السّعودي لإسرائيل، وذكر أن النفط يغادر الموانئ السعودية وما إن يصل إلى عرض البحر حتى يتم تغيير مسار الناقلة وتفريغ حُمولتها في عرض البحر وتزوير أوراقها وتحويل حمولتها إلى الموانئ الإسرائيلية. وذكرت مجلة الإيكونوميست البريطانية أن إسرائيل تقوم بحماية النفط السعودي الذي يضخّ من

ميناء ينبع إلى البحر الأحمر، وأن إسرائيل تقوم بذلك عملاً بإتّفاق سرّي إسرائيلي–سعودي–مصري، تحمي إسرائيل بموجبه القطاع الشمالي وتحمي مصر القطاع الجنوبي والغربي مقابل حصولهما على مساعدات سعودية مالية.

من ناحية أخرى أجرى الباحثان الأمنيّان يوسي ميلمان ودان رافيف تحقيقاً على أعلى مستويات السّلطة في إسرائيل، عن طريق إجراء مئات المقابلات مع كبار المسؤولين السياسيين والأمنيّين فيها، وردت تفاصيلها في كتاب بعنوان "كل جاسوس أمير". وذكر رافيف وميلمان أن تزايد ثقة شارون بقدراته الذاتية دفعه لبذل جهود غايتها إعادة صياغة السياسة الخارجية والدفاعية الإسرائيلية. ففي شهر كانون الأول ١٩٨١ ألقى وزير الدفاع الجديد شارون كلمة أعلن فيها أن مصالح إسرائيل الأمنيّة تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة مع الدول العربية وتشمل باكستان ودول شمال أفريقيا، وحتى المناطق النائية في أفريقيا. ولم يكتفِ شارون بالتحدث عن هذه الأمور وإنّما حاول تنفيذها وتأكيدها عبر تبنّيه لمجموعة من البرامج السياسية والإستراتيجية والمخابراتية. وهكذا وجد جهاز الموساد نفسه فجأة يواجه تحركات مستقلّة عنه قام بها صديقا شارون وهما يعقوب نيمرودي ضابط المخابرات الإسرائيلية سابقاً وتاجر السلاح لاحقاً(وصديق وشريك تجاري للخاشقجي)، وشريك نيمرودي آل شويمر الذي كان رئيساً لمصانع الطائرات الإسرائيلية ثم أصبح شريكاً لنيمرودي في حقل التجارة والتآمر السّري. وقد نتج عن صفقات السلاح السّرّية، التي قام بها شويمر ونيمرودي وخاشقجي، حدوث لقاءات وإتّصالات بينهم وبين رجال أعمال عرب وسياسيين عرب ومستشاري هؤلاء السياسيين، مازال معظمها طيّ الكتمان حتى تاريخه .

أما الجهة التي كانت تُوصل شويمر ونيمرودي وخاشقجي إلى مراكز القوى والسّلطة في إسرائيل فكان شارون نفسه، أي أنه كان يرعى مصالحهم في إسرائيل على أعلى مستويات السلطة. وحين التقى شويمر ونيمرودي بالخاشقجي قام الجميع بعقد صفقات سلاح وصفقات سرّية أخرى إنتفعوا منها كثيراً. وقد تمكّن نيمرودي من الحصول عبر الخاشقجي على وثيقة سياسيّة سرّية كتبها وليّ العهد فهد. تلك الوثيقة التي عُرفت فيما بعد "بخطة فهد للسلام" وقد تحدث فيها آل سعود لأول مرة بشكلٍ علنيٍّ عن قبولهم بإقامة السّلام مع إسرائيل والإعتراف الكامل بشرعيّتها. وقد أعلم نيمرودي الإسرائيليين أن الخاشقجي نقل مطالب آل سعود لهم

برفع علمهم على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس المحتلة، كرمز شكلي يؤشّر إلى أنهم حماة تلك الأماكن المقدسة. وكانت الصحف البريطانية والأميركية قد ذكرت في تلك الفترة أن آل سعود عرضوا الإعتراف بإسرائيل مقابل سماحها لهم برفع العلم السعودي على المسجد الأقصى، وعرضوا على إسرائيل مبلغ خمسة مليارات دولار كرشوة، إلا أن إسرائيل رفضت العرض السعودي، وسارع آل سعود كالعادة لنفي الخبر .

الباحث أليكساندر بلاي من معهد ترومان للأبحاث، نشر أيضاً مقالاً بعنوان "نحو تعايش إسرائيلي– سعودي" أكّد فيه أن "مفهوم التعاون المتبادل السعودي– الإسرائيلي" يقوم لتوّه بإرشاد صانعي السياسة في إسرائيل، مشيراً إلى أن خزانات وقود طائرات إف–١٥ السعودية قد صُنعَت في إسرائيل كما ذكرت مجلة "جينز" البريطانية المتخصّصة بالشّؤون العسكريّة والتّسليح (١٩٨٤/٧/٢١) وعلّق بلاي على ذلك بقوله أن صفقات كهذه لا تبعث على الدهشة لأنها تؤدي إلى تقوية النظام السعودي. وتساءل الباحث: ما هي مصلحة إسرائيل في إستمرار وجود آل سعود في الحكم؟ وأجاب بقوله إن لدى الطرفين عدداً لا بأس به من المصالح المشتركة. فكلاهما لديه مصلحة في المحافظة على الأنظمة الإستبدادية العربية المؤيّدة للغرب .

بالإضافة إلى ذلك فإن الظّرف في عصر الطّفرة النفطيّة يدفع المملكة للبحث عن مشترين للنفط، بينما إسرائيل هي في بحثٍ مستمرٍ لا ينقطع عن مصادر نفطيّة لسدّ إحتياجاتها. وتابع الباحث قائلاً: "إن ناقلات نفط مسجّلة في السويد تبحر من الموانئ السعودية ثم تغيّر علمها في منتصف الطريق وتبحر متّجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي دون أن ينتبه أحد لما جرى. وهذا ليس خيالاً وإنما هو حقيقة واقعة ."

ونشر ضابط المخابرات الإسرائيلية (الموساد) فيكتور أوستروفسكي كتاباً بعنوان "عن طريق الخداع"، فضح فيه نشاطات الموساد لأول مرّة وسَبّب الكثير من الإحراج للإسرائيليين لدرجة أن إسحق شامير طلب من الحكومة الكنديّة منع نشر الكتاب وحاول إيقاف عملية النّشر عن طريق القضاء فلم يفلح. وقد أكد أوستروفسكي أن المملكة السعودية تشتري كمية كبيرة من الأسلحة المصنوعة في إسرائيل، وذكر في كتابه ما يلي: "علمتُ من القسم المسؤول عن السعودية في الموساد أن إسرائيل تبيع عبر دولة وسيطة خزّانات وقود للطائرات السعودية المقاتلة لتمكينها من الحصول على مزيد من الوقود لإطالة الرحلة إذا اقتضت الحاجة لذلك. كما أن إسرائيل تعاقدت مع الولايات المتحدة لتزويدها بالنوع نفسه من خزّانات الوقود."

وكتب الخبير العسكري ستيف رودان في صحيفة الجيروزاليم بوست (١٩٩٤/٩/١٧) عن مبيعات إسرائيل للأسلحة، وقال إن حرب الخليج عام ١٩٩١ شكّلت نقطة إنعطاف مهمّة بالنسبة للصناعات الحربية الإسرائيلية لأنها مكّنتها من بيع أسلحتها على نطاق واسع للولايات المتحدة وحلفائها العرب. وذكر الخبير أن السعودية اشترت بإسم واشنطن، أثناء حرب الخليج، من تل أبيب منصّات لإطلاق صواريخ "توماهوك"، وقذائف متطوّرة قادرة على إختراق الدّروع، وطائرات إستطلاع جوّي بلا طيّار وأجهزة مِلاحة .

كما أن الشركات الإسرائيلية قامت بتطوير طائرة إف-١٥ وتصنيع بعض أجزائها. وذكر الخبير العسكري أن حرب الخليج مكّنت إسرائيل من دخول سوق السلاح في العالم العربي، إذ تمكّنت من بيع المملكة السعودية أربعة عشر جسراً عسكرياً صنعتها شركة "تاس" للصناعات الحربية الإسرائيلية بمبلغ مليون دولار للجسر الواحد.

بينما ذكر الكاتبان الأميركيّان ليزلي وأندرو كوبورن، في الكتاب الذي ذُكر أعلاه، أن صواريخ "الريح الشرقية" التي باعتها الصين للسعودية تمّ إدخال تحسينات عليها من قبل المهندسين الإسرائيليين ضمن صفقة عقدها تاجر سلاح إسرائيلي يدعى شاؤول إيزنبرغ، وقد أكّدت جميع الصحف البريطانية والأميركية ذلك في تاريخ لاحق. وذكر الخبيران الأمنيّان ميلمان ورافيف أن إسرائيل شَحنت إلى المملكة السعودية في عام ١٩٩١ مناظير للرؤية الليلية، وجسوراً متحركة، ومعدّات لزرع الألغام، ومعدّات حربيّة متنوّعة أخرى لمساعدة قوات الحلفاء على هزيمة العراق. وقد أمر الجنرال شوارزكوف قائد القوات الأميركية في السعودية بإزالة جميع الكتابات العبرية المنقوشة على الأسلحة حتى لا يكتشف أحد منشأها.

وذكرت صحيفة المستقبل يوم١٩٩٤/٢/١٠ أن الصحف الإسرائيلية كشفت عن إتّصالات بين الرياض وتل أبيب أخذت أشكالاً مختلفة، حيث قامت السعودية بدبلوماسية هادئة عبر مذكّرات ووسطاء مع إسرائيل لإستعادة جزر صنافير الواقعة في خليج العقبة على البحر الأحمر والتي تزيد مساحتها عن مساحة الضفّة الغربيّة المحتلّة، وقد جرت عدّة لقاءات بين السعوديين والإسرائيليين وعلى عدة مستويات دون الإعلان عنها. ونسبت هآرتس الإسرائيلية يوم ١٩٩٤/٢/١٦إلى رجل الأعمال اليهودي يعقوب نمرودي قوله أنه تمكّن قبل أسبوع من عقد إجتماع بين المليونير السّعودي عدنان الخاشقجي ووزير التجارة والصناعة الإسرائيلي أرئيل

شارون، وأنّ هذا اللقاء ليس الأول من نوعه، الذي يُعقد بين الإثنين. وقال نمرودي أن الخاشقجي وشارون تحدّثا عن حلول محتملة لقضيّة الشّرق الأوسط. وقال الخاشقجي إن السعودية عرضت في الماضي تخصيص عدّة مليارات من الدولارات لحلّ أزمة الشرق الأوسط بشرط أن يُرفَع العلم السعودي على الأقصى، ولكن مناحيم بيغن عارض ذلك مما أفشل الوساطة السعودية.

خطط سعودية لتصفية القضية الفلسطينية:

في عام ١٩٨١ أعلن وليّ العهد الأمير فهد، الملك لاحقاً، عن خطة سلام بثمان نقاط. ويتضمّن البند ٧ منها إعترافاً ضمنياً بإسرائيل وحقّها في الوجود سلميّاً في المنطقة. وأيضاً، إعترفت مبادرة شباط ٢٠٠٢ التي تَقَدّم بها ولي العهد الأمير عبد الله، الملك لاحقاً، بإسرائيل كدولة يهودية. وتقترح المبادرة، في الأساس، عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ مقابل التطبيع الكامل للعلاقات مع كل الدول العربية. وجاء في المذكّرة السّرّية التي قُدّمت إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في بداية عهده بعد إنتخابات كانون الأول ١٩٩١، والدوائر ذات الصّلة (وزارة الخارجية، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ)، ما يلي: "إن العربيّة السعودية تُعتَبَر الحجر الأساس في سياستنا القوميّة والدوليّة. فقد كنا نعتقد على الدوام بأن سياسة حماية إسرائيل وإبقائها قويّة يمكن ترسيخهما بوجود النظام السعودي الذي برز مؤخّراً في المشهد العربي كقوّة مؤثّرة. كان مشروع الملك فهد للتسوية مع إسرائيل نقطة البداية التي يمكن الإنطلاق منها لكسر جبهة الرّفض العربية وتحقيق التسوية التي تقترب تدريجيّاً من مرحلة الإستكمال. فبدون النظام السعودي والسياسة المصريّة التي يتبنّاها الرئيس مبارك عملياً، لن يكون من الممكن تدمير العراق وإزالته من معادلة المنطقة ."

وتقول المذكّرة في فقرة أخرى، إنه بعد نشأة إسرائيل وبروز تيّارات فكريّة قوميّة وراديكاليّة في المنطقة، أصبح النّظام السعودي هامّاً بدرجة كبيرة لقمع طموحات هذه القوى لأنها كانت تهدّد أمن ومستقبل إسرائيل. ثمّة تحوّل طرأ على التحالف الإستراتيجي بين واشنطن وكلّ من الرّياض وتل أبيب بعد تبدّل نظام القطبيّة بتفكّك محور الإتّحاد السوفييتي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن السعودية وإسرائيل أدّيا دوراً وظيفيّاً مركزيّاً إبّان الحرب الباردة، ولا ريب بأن السياسات والإمكانيّات الضّخمة التي وظّفها الطرفان في صراع القطبين أفضت إلى تفوّق القوّة الأميركيّة. وبالرغم من الوقائع الإعتراضية (حرب الخليج الثانية ٩٠/٩١، هجمات ١١ أيلول

ومتوالياتها: حرب أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، وحروب إسرائيل ضد لبنان وفلسطين بين ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٣، وخضّات الربيع العربي منذ ٢٠١٠)، فإنّ ثمّة مساراً إستراتيجياً قد إرتسم أميركيّاً وأفضى إلى تخفيض الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وبالحلفاء الحيويّين وفي المقدّمة: السعودية وإسرائيل.

صحيفة الشّعب المقدسيّة ذكرت في عددها الصادر يوم ١٩٩٢/١١/٢ أنّ الرّياض إستقبلت وفداً أميركيّاً إسرائيليّاً بسرّيّة تامّة، وقد أشرف بندر بن سلطان نفسه على ترتيب هذه الزيارة بعد أن حصل على ضوء أخضر من القصر الملكي وهو طلب من الإسرائيليين إستخدام جوازات سفر غربيّة، وضمّ الوفد أشخاصاً هم من أنشط عناصر الحركة الصهيونيّة على السّاحة الأمريكيّة. وقد ترأّس الوفد الإسرائيلي دافيد كمحي أحد أصدقاء بندر بن سلطان مهندس العلاقة بين اللوبي الصهيوني من ناحية والحكومة السعودية من ناحية أخرى، وتقدّم الوفد بعدّة مطالب من السعوديين وهي: الضّغط على الدول العربيّة للتّعجيل بإلغاء المقاطعة العربيّة، وإستخدام نفوذ المملكة، من أجل الحدّ من حالة التّطرف الإسلامي، ووقف دعم حركة حماس وقطع المساعدات الماليّة عن الإنتفاضة، والعمل من خلال أصدقاء المملكة على وقف عمليّات المقاومة العسكرية في لبنان. كما طلب دافيد كمحي من الملك فهد إستخدام نفوذه الشخصيّ الكبير من أجل إطلاق سراح الطيّار الإسرائيلي رون أراد في لبنان.

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، كانت أوّل مكافأة يقدّمها النّظام السعودي هي مبادرة الملك عبد الله في قمّة بيروت في آذار ٢٠٠٢، والتي أعلن فيها عن إستعداد الدول العربية للتّطبيع الكامل مع الكيان الإسرائيلي في إطار عملية سلام شاملة، مستبعداً قَضِيَتَيّ: اللاجئين الفلسطينيين والقدس .

كذلك فإن لقاءات متكرّرة تشاوريّة وتنسيقيّة بين أمراء سعوديين ونظرائهم الإسرائيليين بدأت تظهر بصورة شبه علنيّة منذ عام ٢٠٠٦، إستُهلت بلقاءات الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني ورئيس الإستخبارات العامة سابقاً، ومئير داغان، رئيس جهاز الموساد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في العاصمة الأردنيّة، عمّان، ثم لقاءات أخرى في مصر ونيويورك وغيرها .

لا شكّ أن ما ظهر من مواقف خلال حرب تموز سنة ٢٠٠٦ وما بعدها من لقاءات شبه علنيّة بين أمراء آل سعود والمسؤولين الإسرائيليين لم تكن بمثابة نَبتات عشوائيّة، فالعلاقة كما يبدو من موضوعات التّعاون بين الطرفين أعمق بكثير وتعود كما تكشف المذكّرة إلى بدايات نشوء الكيانين، كما تلفت طبيعة الدّور المَنوط بالسعودية للحفاظ على إستقرار الدولة العبريّة وبقائها مقابل التهديدات المحتملة التي يمكن أن تواجهها نتيجة ظهور تيّارات وقوى معادية لها، وفي هذا السّياق ثمّة دون ريب أسرار خطيرة مازالت خافية عن العلاقة الإسرائيلية السعودية، خصوصاً من طرفين يُتقنان فنّ إخفاء الحقائق وتضليل الرأي العام.

في خدمة مشروع الشرق أوسطية

تستهدف الشّرق أوسطيّة كمقولة إستعماريّة إستيطانيّة إستبداليّة لحقائق التاريخ، هويّة المنطقة العربيّة وعروبة فلسطين وإسلاميّتها، وتدعو لربط الدول العربيّة في عجلة التّسويات الإستعماريّة المعاصرة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طرحها مجدداً شمعون بيريس في كتابه الذي يحمل إسم «الشرق الأوسط الجديد» الذي نشره عام (١٩٩٣)، لتكون المولود «القيصري» لمشروع النظام العالمي الجديد، من خلال إعتبار الكيان الصهيوني إحدى الأدوات الفاعلة، وتهيئة الأجواء دوليّاً وعربياً، لإقامة حلف إستراتيجي، وقاعدة إنطلاق أساسيّة للعولمة الأمريكية في مواجهة الإحتمالات المتوقّعة في أوروبا وآسيا وإفريقيا من متغيّرات طارئة تخرج عن حدود السيطرة الأمريكية .

ويعود هذا المفهوم الجديد القديم إلى أحلام تيودور هرتسل التي تمخّضت عن مؤتمر بال في سويسرا عام (١٨٩٧) بالدّعوة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومباركة شاملة من الإستعمار القديم (فرنسا، بريطانيا)، والمتجلّية في مؤتمر «كامبل بنرمان» عام (١٩٠٥. ١٩٠٧)، وسايكس بيكو (١٩١٦)، ووعد بلفور (١٩١٧)، مروراً بالإستكبار الأمريكي في عهد إدارة ترومان (سدّ الفراغ) وإقامة حاجز بشري يكون رادعاً إستراتيجيّاً لأيّة وحدة عربية، وإبقاء المنطقة في واقع التخلّف، وقاعدة أساسيّة من قواعد الإستكبار الإستعماري المتقدّمة .

وقد إتّخذ هذا المفهوم بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتّحاد السوفييتي، ومنظومة الدّول الإشتراكيّة وحرب الخليج الثانية عام(١٩٩٠) على وجه التّحديد مجالاً حيويّاً لإحيائه والعمل الميداني في آليّة تنفيذه، وقد سبق أنْ قُدِّمَت مجموعة من الأفكار للكونغرس الأمريكي تحت عنوان (التّعاون الإقليمي في الشّرق الأوسط)، على قاعدة إدخال الكيان الصهيوني في المجال الحيوي للسّياسة الشّرق أوسطيّة، وتهيئة الأجواء للإعتراف العربي الشّامل به كجزء لا يتجزّأ من تراث المنطقة، من خلال تطوير قنوات التّعاون في مجالات العلوم التقنيّة، وإقامة شبكة وسائل الإتّصال الحديثة والرّبط الإقليمي لدول المنطقة، ومن ثَمَّ إقامة مشاريع إقتصاديّة تنمويّة للإستثمار الأفضل للمياه والطاقة، وفتح أسواق إستهلاكيّة .

وهكذا إرتبط مفهوم الشّرق أوسطيّة في صورته الجديدة باسم شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، الذي يدعو إلى نسيان الماضي والحروب، ووضع حدّ للصّراع العربي ـ الصهيوني، وبناء شرق أوسط جديد متجانس وروحيّة العولمة، ومَنْفذٍ لبرنامجها بقيادةٍ صهيونية .

وثمّة مرتكزات أساسية عجَّلت، في نظره، بإندفاع المنطقة العربيّة للإندماج في مجتمع العولمة عبر بوابّة النّظام الإقليمي الشرق أوسطي، ويأتي في مقدّمتها إتفاقيات كامب ديفيد عام (١٩٧٨) باعتبارها مدخلاً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع القضايا الساخنة، فهي خطوة متقدمة باتّجاه أمركة المنطقة العربية وإخضاعها كجزء من إستراتيجية خطة أمريكية طموحة في بقية المناطق الكونيّة ومن أبرز أهدافها:

1. تذويب الهوية العربيّة، وإضعاف النّظام العربي القومي تمهيداً لإلغائه.

2. تحديد إطار مرجعي للتّعاون الإقليمي بحيث يكون شرقاً أوسطياً مرناً ومفتوحاً يقوم أساساً على المعيار الإختصاصي والمصلحي النّفعي وليس الجغرافي.

3. تحقيق جزء من الإستراتيجيّة الغربيّة الطويلة المدى، والتي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالعمليّة السلميّة، وتَقَبُّل الشّعب العربي لها.

4. عدم ظهور قوّة إقليميّة في المنطقة تتكتّل على أساس عربي أو إسلامي.

5. إفساح المجال أمام إسرائيل للدّخول إلى المنطقة إقتصادياً، أيّ أن المشروع هو مجرّد مخطّط لإدخال إسرائيل ودمجها في السوق العربية.

6. العمل على تجاوز الإعتبارات القوميّة والوطنيّة والدّينيّة، وعدم الإعتداد بالإنتماءات العربيّة في إطار العروبة والإسلام.

7- إستخدام المنطقة كأداة رئيسة لأميركا في صراعها المستقبلي مع الدول الصناعيّة المنافسة، وهو الصّراع الذي يُتوقع أن يكون محور العلاقات الدوليّة في هذا القرن.

8. قيادة إسرائيل للمنطقة مدعومة أمريكياً وتمتُّعها بتفوق عسكري يُمكّنها من فرض هيمنتها أمنيّاً وسياسيّاً وإقتصادياً على كامل المنطقة، مع التّركيز على جعل إسرائيل بوّابة العبور للشّركات الأمريكيّة والأوروبيّة من الدّول العربيّة وإليها.

9- ضمان هيمنة أميركا على جميع الممرّات والمضائق البحريّة في المنطقة العربيّة، وضمان سيطرتها على البحار المحيطة بها.

10- إيجاد دور مركزي لإسرائيل في تحديد صياغة الأمن الإقليمي وترتيباته، وفي أداء دور أمني بارز في الدّفاع عن منابع النفط في الخليج العربي عن طريق إشتراكها في توجيه وتحريك أرصدة النفط.

11. تصفية التّراث العقائدي السياسي والثّقافي العربي القائم على رفض الأيديولوجية الصهيونية، وتغيير نمط التحالفات في المنطقة، وبروز التحالفات الثنائيّة بين إسرائيل وما يسمّى عرب الإعتدال.

إنّ مشروع "الشّرق الأوسط الجديد" يعّد أبرز الأطر النظريّة، التى حدّدتها إسرائيل للعلاقة بينها وبين العرب فى المستقبل المنظور، والتى تؤدي دول الجزيرة العربيّة فيها وخاصةً السعوديّة، دوراً محوريّاً، وذلك من خلال موضوعات التّعاون المشتركة، كالبنية التحتيّة للنقل والمواصلات، والتي تشمل: طرق السّكك الحديديّة عبر المملكة العربية السعودية والخليج الفارسي، والطّرق السّريعة التى تمرّ خطوطها عبر أماكن فى الخليج، والتى تُطرح فيها مسألة التنمية والتطوير، كوسيلة للترغيب والإستدراج إلى بناء هذا الأنموذج الجديد الذي

سعت إدارة بوش الإبن إلى إعادة تبنّيه تحت مسمّى آخر، هو "الشرق الأوسط الموسّع" بغية تسويقه إقليميّاً، بعد تعثر الأنموذج الإسرائيلي الأصل، بفعل القمع الإسرائيلي للإنتفاضة الفلسطينية الثانية، منذ العام ٢٠٠٠. بيد أن مخزون الأفكار والبيانات لمُتّخذي القرار فى إسرائيل لم يُعدَم صياغة التصوّرات والمشروعات المتعلّقة بالتّعاون الإقتصادي بين إسرائيل ودول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية، حيث يُقدّر الإقتصاديّون الإسرائيليون زيادة فى الصادرات الإسرائيلية بمقدار الثلث، فى حال إستيراد السعودية ودول الخليج عشرة بالمئة فقط من إحتياجاتها من الواردات، التى قُدّرت بأربعين مليار دولار، فى العام ١٩٩١، من الدولة الصهيونية، لذا بدت دول (شبه الجزيرة العربية) فى الخرائط الإسرائيلية المرتبطة بالمشروعات المقترحة جزءاً من الكيان الإقتصادي الشّرق أوسطي الموحّد، الذي يخترق الحدود بالطّرق الدوليّة، وخطوط السّكك الحديديّة، وشبكات الكهرباء، وأنابيب النفط والغاز، وقنوات المياه، ومسارات الطيران وأنظمة الإتصالات، حيث وضع الجانب الإسرائيلي المملكة السعودية فى صدارة قائمة الدول التى يتطلّع إلى التّعاون الإقتصادي معها، وذلك بحسب ما أكّده عام ١٩٩٤ رئيس شعبة الميزانيات فى وزارة الماليّة الإسرائيلية دافيد برودت وذلك لكون السّوق الأهمّ للصّناعات الإسرائيلية بين الأسواق المستقبليّة فى المنطقة هي السّوق السّعوديّة، وما يقترن بذلك من مشروعات لنقل نفط دول الخليج عبر إسرائيل، منها مشروع رجل الإقتصاد الإسرائيلي (جدعون فيشلزون .(

لهذه الأهداف والمخطّطات أُقيمت بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربيّة وفي مقدّمتها السعودية جسور إتّصال وتفاهم متعدّدة، كأحد ملامح "الشرق الأوسط الجديد"، منذ إعلان الملك السعودى الراحل فهد عن مبادرته للسلام بين العرب وإسرائيل، مروراً بمؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩٢، فمبادرة الملك عبد الله للسّلام ، فى بيروت ، فى العام ٢٠٠٢ ، وما صاحب ذلك من إقدام دول الخليج على إلغاء مقرّرات المقاطعة العربيّة لإسرائيل، من الدّرجتين الثانية والثالثة في أيلول ١٩٩٤، ثمّ إنخراط بعض من هذه الدول فى علاقات إقتصاديّة وتجاريّة مباشرة مع إسرائيل مثل: قطر وسلطنة عُمان والبحرين والسعودية. ويكفي لفضح إدّعاءات البيانات السعودية شديدة اللهجة (المنادية دوماً بوحدة العالم الإسلامى)، ما عرضه التلفزيون البريطاني إبّان حرب (العراق ـ الكويت) من صور لجنود من اليهود الأمريكيين وهم فى وضع الصلاة، وما عَلّق به مقدّم

البرنامج على الصور قائلاً: "هؤلاء الجنود يُصلّون على أرض العرب من أجل أن يساعدهم ربهم على هزيمة العرب."

إن هذه العلاقات المشبوهة بين آل سعود وآل صهيون، والممتدّة منذ إنشاء مملكتهم عام ١٩٣٢ وحتى اليوم تحتاج إلى مزيد من الفضح والكشف، حتى لا يظلّ الناس في بلادنا وأمّتنا مخدوعين بهم وبأدوارهم في زرع الفتن المذهبيّة والسياسية وفي رعاية الأهداف الإسرائيلية، قبل رعاية الحرمين الشريفين. ولمزيد من التّوثيق لهذه العلاقات، دعونا نتأمّل فقط ما ذكرته صحيفة معاريف قبل سنوات عن اللقاء الودّي بين رجل إسرائيل الأول في الرياض بندر بن سلطان عندما كان سفيراً لبلاده في واشنطن، والجالية اليهودية فى نيويورك في منزل الملياردير اليهودي تسفي شالوم، والذي قال فيه وفقاً لصحيفة معاريف "كان الإجتماع سرّيّاً وودّيّاً للغاية"، وأكّد بندر بأن الرياض ليس "لديها تحفظّات على سياسة إسرائيل فى مواجهة العنف فى المناطق المحتلّة" أي أنّ السعودية توافق على مذابح إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. لكن الأكثر دويّاً من هذا التّصريح كان تصريح لاحق لبندر أيضاً خلال لقائه بعدد من الزّعماء اليهود نقلته صحيفة هآرتس الإسرائيلية يقول فيه: "إن السعودية غير مستعدة للقبول بالحلّ المبني على إقامة دولة فلسطينية مستقلّة، وأنها ستؤيّد فقط إقامة إتّحاد بين الفلسطينيين وبين الأردن" (إتّحاد كونفيدرالي .(

هذه المواقف المتتالية لآل سعود تعود بنا إلى السّؤال المركزي الموجّه بالأساس لعلماء الإسلام وضمائر الشعوب العربيّة: هل أمثال هؤلاء يصلحون أخلاقيّاً وسياسيّاً وعقائديّاً لرعاية حقوق الأمّة وعناوين شرفها وعزّتها في الأماكن المقدّسة في الحجاز وفلسطين ؟

لاشك أن اللوبي المتصهين في الإدارة السعودية لم يتعلم الدرس من مبادرة فهد عام ١٩٨١ إلى المبادرة العربية عام ٢٠٠٢، وهو أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بأي نوع من السلام يضمن للفلسطينيين خصوصاً وللعرب عموماً أدنى حدّ من إستعادة الأرض والحقوق والسّيادة والقوة والكرامة، وبالتالي إن كان آل سعود وتابِعيهم عاجزين عن نصرة فلسطين وشعبها فلا يحقّ لهم إدانة الضحية والتحالف مع الجلاّد، وفتح الطريق أمامه إلى مكة والمدينة المنورة على أنقاض فلسطين والقدس والمسجد الأقصى.

السعودية وإسرائيل وخفايا جريمة العصر:

لقد كشفت برقيّات ويكيليكس أن الولايات المتحدة كانت تنوي العمل مع السعودية وإسرائيل وتركيا وقطر ومصر للتشجيع على تفكيك نظام الرئيس بشار الأسد المقاوم كسبيل لإضعاف ايران وحزب الله. وقام موقع ويكيليكس بتسريب وثائق تتعلّق بالتّعاون الإستخباري بين السعودية والموساد، وهي عبارة عن مراسلات من شركة الإستخبارات الأميركية (ستراتفور)، وتعود إلى شهر أيار سنة ٢٠٠٧ وتتعلّق بتقديم مساعدة سرّيّة للإستخبارات السعودية. وقامت صحيفة (الأخبار) اللبنانية بترجمة الوثيقة ونشرها في ٦ آذار ٢٠١٢، وتضمّنت مناقشات حصلت بين نائب رئيس (ستراتفور) لشؤون مكافحة الإرهاب، فريد بورتون، وبعض المحللين في ما يتعلّق بالتعاون السّرّي السعودي ـ الإسرائيلي، كما تشير إلى إهتمام (ستراتفور) بإنشاء علاقات تجاريّة خاصّة مع نظام الحكم في السعودية .

بدأت المناقشات بإرسال بورتون رسالة قصيرة إلى أحد المحللين، نقلاً عن مصدر إستخباري (بشري) لم يسمّه، وزعم أن الموساد الإسرائيلي عرض مساعدة (سرّيّة) على الإستخبارات السعودية في (جمع المعلومات الإستخبارية وتقديم المشورة بشأن إيران). ومن الواضح أن مركز العبور الأساسي إلى الرياض كان مدينة نيقوسيا في قبرص. وفي سياق ما يشبه النصيحة، لفت المصدر إلى أن السعودية تلعب على جانبي السّياج، مع الجهاديين والإسرائيليين، خوفاً من ألاّ يكون لدى الولايات المتحدة قدرة على السيطرة على أيّ منهما. وفي الختام، كشف المصدر أن مجموعة من ضباط الموساد الطموحين، السابقين والحاليين، يعقدون حزمة من الصفقات لبيع السعوديين معدّات أمنيّة، معلومات إستخباريّة، وخدمات إستشاريّة. وهذه الجملة تعني أن علاقة أمن وتجارة جمعت الدولة العبرية والنظام الحاكم في المملكة السعودية .

لقد نجحت إسرائيل بالتعاون مع السعودية بتحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي إسرائيلي مركزه القضية الفلسطينية، إلى صراع إقليمي مع إيران ومحور المقاومة، تتحالف فيه إسرائيل مع معظم الدول العربية بقيادة السعودية نفسها. وفي هذا المجال قال الرئيس الصهيوني السابق، شمعون بيرس أن الحرب في سوريا عقاب لها لأنها لم توافق على سلام مع إسرائيل. وهذا يعني في ما يعنيه أن سوريا لن تكون أداة طيّعة في أيدي المشروع الإستعماري ألصهيو– أميركي، فالسلام مع إسرائيل هو البوابة لإطلاق سراح سوريا التي يُتوقع

لها أن تكون الدولة الأغنى في المنطقة بعدما تبين أن الأراضي والشّواطئ السورية تختزن ١٢ حقلاً غازيّاً هي الأكبر في الشرق الأوسط وأن الغاز الإسرائيلي المُكتَشَف حديثاً هو نقطة في بحر الغاز السوري. والتّصعيد الجنوني الذي افتعلته السعودية ضد الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، يقع ضمن إستراتيجيّة تكريس المواجهة مع إيران ومحورها في الساحات الإقليميّة المختلفة وبشكل خاص في سورية، إذ لا مَناص أمام السعودية وفقاً للدور المرسوم لها إسرائيليّاً وغربيّاً من الإستمرار بوظيفتها التدميريّة التي تعتقد أنّها ضروريّة من أجل زيادة نفوذها وهيمنتها على القرار السياسي العربي(خاصة في ظلّ إخفاقاتها المتتالية في اليمن وسورية). وهذا، من وجهة نظر حكّام السعودية، لن يتحقّق إلاّ بمحاصرة إيران الصّاعدة كأقوى دولة في الإقليم، تحديداً في أعقاب رفع العقوبات عنها بعد إنجازها الهامّ وإبرام الإتّفاق النّووي مع الدول العظمى. وما من شك في أن إسرائيل هي المستفيد الأول من هذه السياسة، خاصةً بأنّ هناك إجماع إسرائيلي بأن إيران ومحور المقاومة هما العدوّ الإستراتيجي الرّئيس لها والمُعيق الإستراتيجي الحقيقي المُتَربّص بها وبالمشروع الإستعماري التّدميري والتّقسيمي للمنطقة بشكل عام .

الصّراع الإقليمي إذن ليس عربيّاً إيرانيّاً ولا شيعيّاً سنيّاً كما حاولت وتحاول السعودية وإسرائيل وبعض النُخب العربيّة المأجورة تسويقه، وإنّما هو صراع بين محورين: واحد عربي إيراني ممانع، وآخر عربي إسرائيلي غربي قهري. علماً أن المحور العربي الإيراني لا يُصنّف الدول العربية كعدوّ، في حين أن العرب التّابعين للمحور الإسرائيلي الغربي يعتبرون إيران عدوّاً رئيساً وخطراً إستراتيجيّاً، يستدعي التحالف مع إسرائيل وكل شياطين الدنيا من أجل مواجهته والحَدّ من نفوذه في المنطقة. والصّراع الإقليمي الذي يفتَعله هذا المحور الإجرامي مع إيران ليس صراعاً على النّفوذ وحماية الأمن القومي العربي، بل حماية العروش المستبدّة والفاسدة وحماية كيان العدوّ وأمنِه. ومحاولة المساواة بين محور المقاومة والمحور الرّجعي الإستعماري هي محاولة غير بريئة وتَصبّ في خدمة الأخير، وتأتي للتّغطية على فشل مذهبة الصّراع على مستوى الرأي العام العربي والإسلامي، خاصةً وأن هذه المذهبة من شأنها تأجيج صراعات داخليّة قد لا تُحمَد عُقبَاها داخل دول المعسكر الرّجعي نفسه .

إنّ إستراتيجيّة إيران الإسلاميّة لا تعتمد على بَسط النُفوذ بِقدر ما تعتمد على خلق توازنات تُؤهّلها لِلَعب دور دولة عظمى في الإقليم، تمتلك كل عناصر القوّة والسّيادة في كافّة المجالات على أساس شراكة طيّبة ومتوازنة مع المحيط العربي وغير العربي في إدارة المنطقة ومواردها وخيراتها وفقاً لتوازن المصالح ومن خلال التّكامل مع هذا المحيط الإقليمي، مع خطّ واضح مُناهض للمشروع الإستعماري الصّهيوني الرّجعي في المنطقة .

أمّا إستراتيجيّة السّعوديّة وحلفائها اليهود أو المُتَهوّدين فهي الحَدّ من تعاظم قوّة إيران الدّاعمة للحقوق العربيّة والفلسطينيّة، خِدمةً للمشروع الصّهيوني العالمي، وليس من أجل مواجهة التعصّب الطّائفي والمذهبي الإيراني كما يَدعّي بعض المُرتزقة العرب الذين تحوّلوا من مفكّرين الى رَدّاحين ضد إيران. وإذا كانت إيران تُولي إهتماماً خاصّاً بالجماعات الشيعيّة في المنطقة والعالم، وتُؤيّد وتدعم حقوقهم كمواطنين متساوين في دولهم، فهذا لا يعني بالضّرورة أنها تسعى لتأجيج الصراعات المذهبيّة كما فعلت وتفعل السّعوديّة وقطر وغيرهما من الأنظمة المُوالية للمشروع الأمريكي الصّهيوني، والتي أصبحت تصادق إسرائيل عَلناً بعدما كانت تفعل ذلك في الخفاء، ومنذ أيّام فقط صَرّح نتنياهو أن إسرائيل بات لديها علاقات ودّية مع معظم الدول العربية وأنّها تنسّق معها في مواجهة إيران.

إنّ إعتبار الصّراع الرّئيس في المنطقة صراعاً عربيّاً إيرانيّاً (فارسيّاً) هو نوع من أنواع الخِداع والتّضليل والتّردي المنطقي والأخلاقي، نَاهيكَ عن كونِه مُنافياً للحقّ والحقيقة بشكلٍ قاطع، وهو بشكلٍ مُبطّن دفاع عن النّهج السّعودي الإجرامي التّدميري الخياني، ولا يَخدم سوى إسرائيل وأميركا بالدّرجة الأولى .

إسرائيل والسعودية اليوم

يُعَدّ مؤتمرهرتسيليا الحَدث السّنوي الأهم على الصّعيدين الأمني والإستراتيجي في كيان العدوّ، وهو يُناقش على مَدى ثلاثة أيّام أهمّ التّحدّيات التي تواجه إسرائيل أمنيّاً وعسكريّاً، وذلك بحضور قَادة الكَيان السياسيّين والعسكريّين والأمنيّين وكذلك عدد من السياسيّين والخُبَراء الأجانب وأحياناً العرب! وهذا المؤتمر الذي يُعقَد بشكل دوري منذ عام ٢٠٠٠ برعاية مركز "هرتسيليا للتخصُّصات المتعدّدة"، تُسهِم توصياته بتحديد أولويّات

الدّولة الصهيونيّة على شَتّى الأصعدة الأمنيّة والإستراتيجيّة، وتُسهم أيضاً في تحديد بوصَلة الكيان السياسيّة. ومن التوصيات الأساسيّة الواردة في الوثيقة الأمنيّة الصّادرة عن المؤتمر هذا العام، التّشديد على ضرورة قيام إسرائيل بخَلق مجالات تحالف إستراتيجي مع ثلاث جهات: الأولى مع دول شرق أفريقيا (أوغندا، أثيوبيا، جنوب السودان، كينيا)، والثّانية مع دول شرق المتوسّط (اليونان، قبرص، دول البلقان)، والثالثة تتضمّن مجالين: الأول مع الدّول المحيطة بها والتي تربطها بها علاقات رسميّة (مصر والأردن وقطر)، والثّاني هو تعزيز علاقتها مع منطقة الخليج من خلال إقامة علاقات رسميّة أو غير رسميّة مع دول هذه المنطقة وعلى رأسها السّعوديّة من مدخل مبادرة السّلام العربيّة المُقَدَّمة في بيروت عام ٢٠٠٢ وإعتبارها ركيزة أساسيّة في تَوجّه إسرائيل نحو الدول العربيّة لتشكيل مجال إستراتيجي مشترك، الأمر الذي أكّده وزير شؤون الأسرى السّابق في السّلطة الفلسطينيّة أشرف العجرمي لدى حضوره المؤتمر المذكور، حيث تولّى شرح ضرورة أن توافق إسرئيل على المبادرة العربيّة باعتبارها الحلّ الأمثل لإعطائها غطاءً إقليماً وشرعيّة دوليّة من شأنهما أن يجعلاها في حالة تعاون وتكامل مع المنطقة العربيّة على قاعدة التفاهمات السياسيّة والمصالح الأمنيّة والإقتصاديّة المشتركة لا الحرب. وهذا يتوقّف على التّعاطي الإيجابي مع إسرائيل، وذلك في ظلّ وجود قنوات إتّصال علنيّة مع مسؤوليها، كان آخرها اللقاء بين رئيس الإستخبارات العسكريّة (أمان) السّابق للجيش الصهيوني عاموس يادلين برئيس الإستخبارات السّعوديّة السّابق تركي الفيصل في بلجيكا حيث جَرت بينهما مناظرة تلفزيونية، فُسّرَت على أنّها خطوة نحو تهيئة الرّأي العام العربي لعلاقات سعودية–إسرائيلية رسميّة وعاديّة في المستقبل .

لقد مَرّت العلاقات السّعوديّة الإسرائيليّة الرّاهنة بأربع مراحل: الأولى حين تم إنزال محطّة المنار اللبنانيّة عن القمر الفضائي السّعودي، والثانية إعتبار حزب الله مُنظّمة إرهابيّة، وهنا يجب أن نُنَوّه إلى أنّ السّعوديّة وإسرائيل وأميركا هي وحدها التي تعتبر حزب الله منظّمة إرهابيّة، أمّا الخطوة الثّالثة فهي الدّخول في معاهدة كامب ديفد الخيانيّة بما يتعلّق بمسألة الجزيرتين تيران والصنافير، والمرحلة الرابعة هي اللقاءات العلنيّة في أماكن مختلفة من العالم في أمريكا وأوروبا بين مسؤولين كبار سعوديّين و إسرائيليّين. وقد كشفت صحيفة "بلومبرج" الأميركيّة عن سلسلة لقاءات سعوديّة إسرائيليّة كان آخرها ذاك الذي تمّ عَقدُه بين ضابط

الإستخبارات السّعودي السّابق اللّواء أنورعشقي وأحد كبار مساعدي رئيس الوزراء الصّهيوني دوري غولد، في نَدوة مُغلقة إستضافها مجلس العلاقات الخارجيّة في واشنطن. والإجتماع، بحسب الصّحيفة، جاء تتويجاً لخمسة لقاءات سرّية سابقة بين الجانبين للإتّفاق على جُملة قضايا إقليميّة على رأسها كَيفيّة مُحاصرة إيران ومواجهة المقاومة. وخلال النّدوة ألقى عشقي كلمة باللغة العربيّة تَلاه جولد باللغة الإنجليزيّة أمام حشد مغلق لأعضاء المجلس، ولم يُفسَح المجال لأسئلة الحضور الذي إستغرب من اللهجة القاسية التي إستخدمها الممثّل السّعودي في الحديث عن إيران .

وكشفت صحيفة "يسرائيل هايوم"عن أنّ اللقاء جاء بعد سنة على تنسيق وعمل مشترك بين ما يُسمّى مركز القدس والمعهد السعودي الذي يترأسه عشقي. ولَفتت الصحيفة إلى أن "عشقي كان المستشار المقرّب وكاتم سرّ الملك فيصل ورافقه في لقاءات قمّة دوليّة وفي مؤتمرات كثيرة. وفي العام ١٩٨٨ أسّس مركزاً للدّراسات الإستراتيجيّة والقانونيّة في الشّرق الأوسط، وهو يُعتَبَر محلّلاً وممثّلاً للسعودية في مُنتديات أكاديميّة مختلفة. ومحور اللقاء كان إيران، حيث إتّفق الطّرفان على أن السعودية ستسمح لطائرات سلاح الجوّ الإسرائيلي بعُبور مجالها الجويّ في طريقها لشَنّ هجوم على إيران إذا اقتضت الضّرورة ."

وفي تشرين أول ٢٠١١ أجرى الصحافي الأميركي جيفري غولدبيرغ مقابلة مع الأمير السعودي الوليد بن طلال، وخلال المقابلة أيّد الأمير فكرة "شنّ عدوان إسرائيلي على إيران"، وقال "نحن وإسرائيل مَعنيّون بهذه المسألة وقلقون منها، القادة في إسرائيل كما هي حال القادة في السعودية، يَتَوجَّسون من تَنامي إنحياز أوباما لإيران، إذ يحتاج إلى أسابيع قليلة ويُعلن موافقته على السّماح لها بصناعة القنبلة النّووية ."

وفي شباط ٢٠١٤، شارك رئيس الإستخبارات السعودية الأسبق تركي الفيصل في إطار حلقات النقاش بإحدى ندوات مؤتمر ميونيخ للأمن إلى جانب وزيرة العدل الإسرائيليّة السّابقة تسيبي ليفني، كما حضر لقاء آخر بصفته رئيس "مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية في الرياض"، إلى جانب رئيس الإستخبارات الإسرائيليّة العسكريّة السابق عاموس يادلين الذي قال له بخُبث: "إقتراحي هو أن يأتي سُموّكم إلى القدس، تصلّي في المسجد الأقصى، ثم لفّة قصيرة جداً وتكون في الكنيست، وتتحدث إلى الشّعب الإسرائيلي ."

من ناحية أخرى سَعى أنور عشقي جاهداً خلال تصريحه لقناة العالم إلى تبرير زيارته المشبوهة والآثِمة إلى كيان العدوّ الإسرائيلي، مؤكّداً على ضرورة تعميق العلاقات مع تل أبيب، مُعتبراً أنّ مقاومة الكيان الإسرائيلي معناها "أنّنا نُدمّر أنفسنا" على حدّ تعبيره. وزَعم عشقي خلال مشاركته في برنامج تحت الضّوء الذي بثّته قناة العالم أن "المقاومة التي تمدّونها أنتم بالسّلاح ما قتلت ذُبابة"، مضيفاً: "هؤلاء يُتاجرون بالدّماء الفلسطينيّة، كَفَى دماء فلسطينيّة"، على حدِّ قَوله. وأضاف: "لم أذهب إلى فلسطين إلاّ بدعوة من السّلطة الفلسطينيّة، وَجَّهها اللّواء جبريل الرَّجوب، وأنا فَكّرت بأنّي يجب أن لا أترك الفلسطينيّين مُحاصرين من قِبَل الإسرائيليّين وحدهم، يجب أن نُواسيهم وأن نقول لهم نحنُ معكم بقلوبنا وعقولنا وأموالنا وكلّ ما نَملك" على حَدِّ تعبيره. وتابع: "إلتقيتُ بمدير عام وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة في الأرض الفلسطينيّة، في القدس، في فندق الملك داوود، دعاني إلى العشاء وذهبت، وهو الرّجل الذي نجحتُ أن أحوّله من عدوّ للمملكة العربيّة السّعوديّة، إلى صديق يَمتَدح المملكة، وكان الغَرض هو أساساً حلّ القضيّة الفلسطينيّة بمُوجَب ما اتَّفق عليه العرب وهو المبادرة العربيّة، ونَاقشتُه في المبادرة العربيّة وقُلت، إنّنا لم ولن نُطَبِّع العلاقة معكم إلاّ بعد تطبيق المبادرة العربيّة وإعادة الحُقوق إلى أصحابها، فكَفَانا متاجرةً بدماء الفلسطينيّين"، على حَدِّ قوله.

ولا يَخفَى على أحد أنّ الكيان الصّهيوني كان مستعدّاً لإخلاء كلّ المناطق المحتلّة عام ٦٧ مُقابل إعتراف دولة عربيّة واحدة بوجوده، ولكنّه الآن يرى العرب يهرولون نحوه بخِفَّة وذِلّة ويرفعون الأعلام الصهيونيّة في عواصمهم، فبماذا تُساهِم هذه الزيارات المشبوهة سوى بإشاعة التّطبيع الكامل مع الكَيان والتّشريع الكامل لكلّ ما قام ويقوم به من إستيطان وتَهويد وقتل .

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيليّة في وقتٍ سابقٍ عن إتّصالات سرّيّة جَرت بين إسرائيل وكلٍّ من السّعوديّة والبحرين خلال حرب لبنان الثّانية عام ٢٠٠٦، ونقلت الصّحيفة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت قوله: "إن حكمة الملك السّعودي، وحِسّ المسؤوليّة لديه بالإضافة إلى المساعي والتصريحات التي صَدرت عن السُّعودية، سواء علناً أو بطُرق أخرى، خلَّفَت لديّ إنطباعاً قويّاً ."

إنّ العلاقات بين الدول الخليجيّة وإسرائيل ليست وَليدة اليوم، بل تعود إلى تسعينيات القرن الماضي، حين سَمحت بعض الدّول العربيّة وعلى رأسها قطر بتبادل تجاري مع تل أبيب. وأجرى معهد السياسات

والإستراتيجيّة التّابِع لمركز هرتسيليا الإسرائيلي، إستطلاعاً للرّأي عبر الهاتف داخل السعودية حول القلق من تهديدات إيران وداعش وإسرائيل، ووِفقَ الإستطلاع فإنّ ٥٣% من السّعوديّين رَأوا فى إيران عدوّهم الأساسي، فيما أعرب ٢٢% من المشاركين أن عدوّهم الأساسي هو داعش، بينما قال ١٨% فقط إنّ إسرائيل هي العدو.

قد تكون الفكرة السّائدة قديماً وحديثاً لدى كثيرٍ من النّاس أنّ السّعوديّة ليس لديها أيّ علاقات مع إسرائيل، وأنّها لا تقبل السّلام معها حتى تلتزم بالمبادرة العربيّة التي تُقرّ بوجودها وتسمح لها بدولة على حدود العام ١٩٦٧، وتَنصّ على أنّه في حَال إلتزمت إسرائيل بها فإنّه لا مانع من تَطبيع الدّول العربيّة معها بشكلٍ كامل. لكن في الفترة القريبة الماضية تطوّرت العلاقة بين السّعوديّة وإسرائيل من دون أن تُوافق هذه الأخيرة حتّى على المبادرة العربيّة، وتابعت قَتلها للفلسطينيّين وبِناء مُستوطناتها وتَهويدها لمدينة القدس. وكَشف المُغَرّد السّعودي المَعروف بإسم "مُجتَهِد"، الذي يُعتَقَد أنّه مُقَرَّب من صُنَّاع القَرار في السعودية، بعضاً من خفايا العلاقة بين المسؤولين السعوديّين وإسرائيل، والتنافُس القائم بين محمد بن سلمان وبين محمد بن نايف. وقال مُجتَهد في تغريدةٍ لَه : "إنّ سفر المسؤول السّعودي السّابق أنور عشقي إلى إسرائيل تَمّ بتَفويضٍ كاملٍ من الدّيوان المَلكي، وهي خطوة متقدّمة من ابن سلمان في كسب ودّ إسرائيل من أجل التوسّط عند أميركا لتفضيله على ابن نايف". وأورد مُجتَهِد في تغريدةٍ أخرى ما يشير إلى مَتَانَة العلاقات السّعوديّة الإسرائيليّة وقال: "سَبَقَ أن تحَمَّس بعض الحَمقَى وسَلَّم محمد بن نايف أسماء أشخاص مرتبطين بالموساد الإسرائيلي في المملكة، فتعرّض الحمقى للتّحقيق والمّلاحقة ولم يَنَل المرتبطين بالموساد أي سوء". وأكّد مُجتهد في تغريدة إضافيّة أنّ "علاقة محمد بن نايف بإسرائيل أخطر من علاقة محمد بن سلمان وهي قديمة وعميقة ولكن خلف الكواليس لأنّ هدفها التّنسيق الأمني الشامل وليس التّطبيع"، وأضاف "الإسرائيليّون خُبثاء يحقّقون كِلا الأمرين ويدفعون بالرّجلين للتّنافس، هذا للتّنسيق الأمني الشامل وهذا للتّطبيع الصّريح ويُشعِرون كُلاً منهما أنّ علاقتهم به هي الأهمّ."

إنّ العلاقة الإسرائيليّة السّعوديّة تستهدف آخر المَطَاف "كَيّ الوعي" العربي والإسلامي وصولاً إلى مرحلة التّطبيع والتّسليم النهائي والمُطلق بإسرائيل وإحتلالها، تحت ذَريعة مُواجهة الشيعة وإيران. وليس من قبيل الصُّدفة أن تَتَمظهر هذه العلاقة على وَقع الصّراعات المُفتَعلة الرّامِية إلى إطاحة المفاهيم والقنَاعات

القوميّة والدينيّة التي أسّست لوعي جماعي يعتبر أنّ مجرّد التفكير في الإنفتاح على كيان العدو خيانة، وفي ظلّ غياب مرجعيّة قيميّة راسخة أو عقبَ تدميرها، سواء على قاعدة قوميّة عربيّة أو أمميّة إسلاميّة، يصبح ما كان يراه العرب والمسلمون خيانة في الماضي مجرّد خَيار سياسي مشروع في الوقت الحاضر. إنّ التّشظّي الذي تَعيشه الأمُّتَان العربيّة والإسلاميّة على مستوى الوعي، وعلى مستوى علاقات الشعوب مع بعضها البعض بفعل السّلاح والتّحريض الطّائفي الفتّاك، وعلى مستوى الدّول التي تزداد ترهُّلاً ووَهناً وفشلاً بعد مخاضات "الربيع العربي"، يجعل من أيّ قيم عُليا كانت لدى الأمّة مجرّد ذكريات مُختلَف بشأنها ما إذا كانت جميلة أم قبيحة.

لقد باتَ طَرح ملفّ العلاقات السّعوديّة الإسرائيليّة شَديد الإلحَاح، لأنّه يؤسّس لمرحلة مُقبلة سوف تحمل في طيّاتِها مُفاجآت وتَهديدات لهَويَّة ومَسَار ومَصير شُعوب المنطقة. وينبغي تأكيد أنّ المُستوى الذي تَمّ تظهيره، حتّى الآن، لا يزال دون ما يَطمَح إليه الطّرَفان الرسميّان، الإسرائيلي والسّعودي، خاصةً أنّهما يُبرّران ذلك بالمصالح المُشتركة ووِحدة الخَندق والمَصير في مواجهة التّهديدات المشتركة. على هذه الخلفيّة، لم يكن مفاجئاً ما أعلَنَه عضو الكنيست عن حزب العمل اريئيل مرغاليت، مؤخّراً حينما قال إن "شركات إسرائيليّة ساعدت الشركة السّعوديّة أرامكو في مواجهة هجمات سايبر إيرانيّة". وأتى كَشف مرغاليت في سِياق إعلانه برنامجاً سياسيّاً جديداً لحلّ الصّراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، يحمل عنوان "برنامج مصالح"، ويشدّد على أن المطلوب هو النّظر إلى "النّزاع الإسرائيلي الفلسطيني ليس فقط بمفاهيم (أعطِ وخُذ)، بل من مَنظور أوسع يشمل كل دُول المنطقة، التي تجمعها مع إسرائيل مصالح متشابهة في القضايا الإقتصاديّة والأمنيّة". وبما أنّ البرنامج يستند إلى عنوانين، أمني وإقتصادي، فقد تضمّن الدّعوة إلى "إنشاء تَحالف إقليمي" يجري في ظلّه "تفكيك سوريا إلى خمس دول، من بينها دول ستنضمّ إلى الإئتلاف "المعتدل"، هي: الكرديّة والدرزيّة، والسنيّة". وينطوي البرنامج أيضاً على ضرورة "عزل محور إيران ـ حزب الله، إضافةً إلى إقامة نظام حرب إلكترونيّة". أمّا على المستوى الإقتصادي، فيتضمّن أيضاً "تنيمة إقليميّة ـ إقتصاديّة، تتضمّن إعادة إعمار غزّة وتعزيز مشاريع إقليميّة ضخمة في مجالات التكنولوجيا والتّجارة والزّارعة، كما سيوفّر ذلك ضَخّ أموال طائلة من العالم إلى الشّرق الأوسط."

من ناحية أخرى وضع معهد واشنطن لدراسات الشّرق الأدنى خُروج العلاقات السعودية الإسرائيلية إلى العلن على رأس قائمة أهمّ مُفاجآت العام ٢٠١٥، ولم يكن غريباً تَزامن هذه المفاجأة مع العدوان السّعودي على اليمن في العام نفسه، لأنّه شكّل الأرضيّة المشتركة لكلٍّ من آل سعود والصّهاينة ضِمن خطوات مدروسة لإحداث تَحوّل جَذري في مَعَالِم الصّورة النّمَطيّة للكَيان الصّهيوني المُتوحّش، وإعتباره أمام وحشيّة داعش وأمثَالها كَياناً شرعيّاً وجذّاباً في المنطقة .

وكان وزير الدّفاع الإسرائيلي صريحاً للغاية عندما قال في مُقابلة تلفزيونيّة أن الكيان الصّهيوني يُشارك في الحرب على اليمن بشكلٍ سرّي مُعَلّلاً ذلك بالحرص على عدم إحراج الدول العربيّة المُنضَوية تحت لواء التّحالف السّعودي. والجَدير بالذّكر أنّ الكَيان الصّهيوني كان قد حَسَم أمره مُبكراً وأعلن موقفه المُؤيّد للعدوان على اليمن حتى قبل أن تُبادر بعض دول تَحالف الإجرام نفسه إلى إعلان موقفها بشكل منفرد، فقد خرج رئيس وزراء الكَيان الصهيوني في اليوم التالي للعدوان ليُعلن أنّ الحملة التي تقودها السّعودية في اليمن تَلقى ترحيباً إسرائيليّاً معبّراً عن وجود قلق مشترك مع السعودية حيال التطورات الأخيرة في اليمن (يقصد ثورة ٢١ أيلول). وبعد ذلك تَوالت المواقف والخطوات الإسرائيليّة المُساندة للعدوان في خطٍ واحدٍ مع توالي اللقاءات الإسرائيليّة السّعوديّة .

وكان لموقع (Veterans Today) دور في فَضح الدّور الإسرائيلي العسكري في العدوان على اليمن، وهو موقع أميركي متخصّص بشؤون الحروب، وكَشَف الموقع في شهر أيّار الماضي أنّ جهاز الموساد ورابِطة مُكافَحة التّشهير الإسرائيليّة ADL هما وراء تفجير القُنبلة التي أسقطتها طائرات F16 إسرائيليّة على نقم بالعاصمة صنعاء في ذات الشهر، مؤكّداً أنّ الطّيران الإسرائيلي يُشارك في قصف اليمن بعد طلاء الطائرات الإسرائيلية بشِعار سلاح الجوّ السّعودي. ومن المُتَوقَّع أن نشهد لاحقاً خطوات أكثر "وقاحة" في التّعبير عن حقيقة الموقف السعودي من الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بهدف الإنتقال السّريع إلى مرحلة تظهير وحدة الموقف والخيارات الإقليميّة بين تل أبيب والرّياض. ويُمكن لأيّ شخص أن يُجري تَمريناً ذهنيّاً حول مروحة من السيناريوهات المُحتَملة في هذا المجال. وممّا يُعزّز هذا التقدير أنّ الطّرفين بَاتا يُجاهران

بالحديث عن مصالح مشتركة، ومواجهة عدوّ مُشترك ممّا يستوجب بالضّرورة مواصلة سياسة الإرتِقاء بالعلاقات المشتركة والتّدَرُج في تظهيرها وتطويرها باتّجاه التّحالف الإستراتيجي .

في السّياق نفسه يَندرج أيضاً، التّركيز على مقولة أنّ الوفد السّعودي الذي يَتَرأّسه لواء متقاعد في الجيش السعودي، هو وفد غير رسمي. وفي ذلك، تَجَاهُل لحقيقة أنّ هذه الزيارة لإسرائيل ما كانت لتَتّم من دون موافقة مَلَكيّة خاصة، وإلا لكانت أعلنت الرّياض موقفاً رسميّاً يُدين الزيارة بشكلٍ صريحٍ ومُباشر، وتمَّ الإعلان عن إجراءات بحقّ من يخالف القانون والموقف الرسمي المفترض للمملكة. والإستنتاج المُتَيقّن من هذه التّحرّكات هو أن إسرائيل باتت ناضجة بكل ما للكلمة من معنى لحرق القضيّة الفلسطينيّة والتّخلي حتى عن المواقف الشكليّة التكتيكيّة التي كانت تلتزم بها في مراحل سابقة. ولا حاجة للإستدلال على هذه الحقيقة طالما أنّ اللقاءات والزّيارات المُشَار إليها إنّما تأتي بالتوازي مع الإعلان الدّائم والمتكرر من قِبَل نتنياهو عن عدم قبوله بمستلزمات ومندرجات المُبادرة العربية للسلام، بصَرف النّظر عن الموقف المبدئي منها .

في المُقابل يطرح نتنياهو نهجه الخاص للتسوية، ويقوم على وضع العربة أمام الحصان أي تحريك عملية التسوية بشكل مُعاكس تماماً للمنطق، على قاعدة أن تطبيع العلاقات على كل الأصعدة أوّلاً هو الذي سيساعد على دفع المفاوضات إلى الأمام، عِلماً بأنّ كل المراقبين المتخصّصين بالشأن الإسرائيلي، في الدّاخل والخارج، يُجمِعون على حقيقة أن إسرائيل اليوم هي أكثر بُعداً من أيّ وقت مضى عن تقديم "تنازلات" جوهريّة تتّصل بالملف الفلسطيني. كما أنّ الخارطة السياسيّة في إسرائيل، وموازين القوى الداخلية فيها لا تسمح بالقيام بأي خطوة من هذا النوع، حتى ضمن السَّقف المُتدنّي الذي يتبنّاه أنصار التسوية الذّليلة جميعاً .

ولعلّ من أبلغ الرّسائل التي عبّر عنها ضابط المخابرات عشقي، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي هي عندما نزع صفة الإرهاب عن الإحتلال نفسه عبر القول إن "الصّراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس مصدر الإرهاب، ولكنّه يخلق أرضيّة خصبة لأعمال إرهابية في المنطقة"، حسبما نقل موقع "تايمز اوف إسرائيل". على خطٍّ مُوازٍ، يمكن الجزم بأن السعودية أرادت عبر رجالها أن تقول وبالفم الملآن أنها ناضجة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، للإنتقال إلى مرحلة العلاقات العلنيّة وصولاً إلى التّحالف، على قاعدة المصالح المشتركة ومواجهة العدوّ المشترك .

وفي هذا الإطار، قدَّم عشقي، في المقابلة نفسها، رؤيته إزاء كيفيّة قطع الطريق على الجمهورية الإسلاميّة في إيران في دعمها فصائل المقاومة في لبنان وفلسطين، معتبراً أن ذلك يتمّ عبر "حلّ الدولتين". وأراد بذلك، التّأكيد على أنّه مَعنيّ بما يخدم في مواجهة إيران وحُلفائها، وليس بما يُلبّي حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبه. في المقابل، من الواضح أن نتنياهو إستطاع أن يسجّل إنجازاً سياسيّاً عبر هذه الزيارات كونها تُشكّل مؤشّراً قويّاً على صحّة نظريّته التي يُجاهِر بها دائماً، وهي أنّه لا حاجة لتقديم تنازلات جوهرية على المسار الفلسطيني من أجل إستثمار الفُرصة الإقليميّة السّانحة عبر نَسج تحالفات علنيّة مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية. وهنا يؤكد نتنياهو قوله: "يدرك العرب بأن العالم يتغيّر وبأنّ إسرائيل لم تعد عدوّهم. وبالرغم من أن الإتّصالات معهم لا تزال سرّية، إلاّ أنها قد تصبح حافزاً إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيّين. كان هناك بعض الآراء التي تقول أن صُنع السلام مع الفلسطينيين سيفتح باب العلاقات والإعتراف المُتبادل بين إسرائيل والعرب ـ يقصد المبادرة العربيّة ـ إلاّ أنني أعتقد أن هذه العملية يمكن أن تتحرك بشكل معاكس تماما، تطبيع العلاقات سيساعد من دون شكّ على الدّفع بالمفاوضات وعملية السلام إلى الأمام ."

وإنطلاقاً من هذه المقدّمات السعودية ـ الإسرائيلية في الكشف عن العلاقات السرية القديمة وإخراجها إلى العلن، تتكشَّف فصول أخرى من التحالف، تتضمّن برنامجاً متكاملاً للتطبيع، صِيغ بمُشاركة عربية وحُضور متخصّصين أمنيّين ، يبدأ من مُحاربة إيران والمقاومة ويمتدّ إلى ما بعد الشّراكة التكنولوجيّة والإقتصادية بعد مرحلة تطويع الرّأي العام العربي وجَعله يعتاد اللقاءات المُتكرّرة بين مسؤولين سعوديين ونُظرائهم من الإسرائيليين. والأنكى من ذلك أنّه تتم الآن محاولة وَسم أيّ زيارة لأيّ وفد سعودي إلى إسرائيل كما لو أنّها رحلة سياحيّة إلى أيّ بلد آخر، بل إنّها خدمة يقدّمها هؤلاء إلى الشّعب الفلسطيني باعتبار أن عشقي زار فلسطين وليس إسرائيل .!!

لكن بعيداً عمّا يَنطَوي عليه هذا الإدّعاء من تبريرات "سخيفة"، وما فيه من مُحاولة للتّغطية على جريمة الإحتلال بِحقّ الشعب الفلسطيني، فإنّ أخطر ما في هذه التفسيرات أنها جزء من محاولة إلتِفاف على مقاومة التّطبيع لتمريره تحت عناوين أخرى، خاصةً أنّه وفقاً لهذا المنطق، يمكن لأيّ جهة أو شخصيّة زيارة أيّ بُقعة من إسرائيل، تحت شِعار أنّها تزور فلسطين. هذا مع الإشارة إلى أنّ اللواء السعودي إلتقى مدير عام وزارة

الخارجيّة الإسرائيلية دوري غولد، ومُنَسّق شؤون الإحتلال في الضّفّة الغربيّة، اللواء يوآف موردخاي، وأعضاء كنيست، في فندق الملك الداوود الواقع في القدس الغربيّة المحتلّة منذ العام ١٩٤٨ .

ويأتي في هذا السّياق أيضاً ما أورَده موقع "وطن" نقلاً عن ترجمة خاصة لتقرير إسرائيلي أورده موقع نيوز وان الإسرائيلي من أن "التّعاون بين مصر والمملكة السعودية وإسرائيل في هذه المرحلة يرتَكز على عدّة محاور رئيسة، لكنه في النهاية سيؤدّي إلى ذبح القضيّة الفلسطينيّة وتَنحِيَتِها بعيداً عن السّاحتين الإقليميّة والدوليّة ."

وخلافاً للتّركيز على الإتّصالات التي تتعلّق بالقضية الفلسطينية خلال زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى القدس المحتلة مؤخراً، فإن جدول التفاهمات المصريّة الإسرائيليّة تجاوز القضية الفلسطينية واعتبر أنها لم تعد جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، بل أصبحت في نظر بعض الدول العربية، سبب الإرهاب المُتَفشّي ومحور الصِدامات في الشرق الأوسط. واختَتَم التقرير بالقول "إن تآكل الصورة الرّادعة للولايات المتحدة في المنطقة يؤكّد على أهميّة التّعاون بين مصر والسعودية وإسرائيل"، لذا فالرئيس المصري السيسي يُقدّر مكانة إسرائيل الفريدة من نوعها مع الولايات المتحدة والتي يمكن أن تُسهِم – بحسب رأيه – في التّعاون وفي توفير الأمن الإقتصادي لمصر والتّوسّع في الإستثمارات الأميركية عندها، الأمر الذي تَجلّى في قرار السيسي برفع مستوى تعاونه مع كيان العدو، وعدم التضحية بمصالح مصر الوجوديّة لأجل القضية الفلسطينية، بحسب رأيه. وبالتالي يبدو أن المقاومة العربية لن يكون شغلها الشاغل خلال المرحلة المُقبلة مقاومة الإحتلال الصهيوني والوقوف بوجه جرائمه ضدّ الشعوب العربية وخاصّةً الشعب الفلسطيني، بل سيكون عليها الدّفاع أيضاً عن نفسها بوجه الدول العربية نفسها التي تتّهمها بإشاعة الفوضى وتسعى إلى نزع سلاحها، حيث وضعت السعودية نفسها في خندقٍ واحدٍ مع الإحتلال الصهيوني، بل نَصّبت نفسها للدفاع عنه، لتكون خطوتها هذه خطوة جديدة في تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية على حساب القضيتين العربية والفلسطينية .

في مجال آخرهاجم رئيس الإستخبارات السعودية الأسبق الأمير، تركي الفيصل، خلال مشاركته في مؤتمر المنافقين من منظمة "مجاهدي خلق"، المعارضة الإيرانية، حركة حماس والجهاد الإسلامي في

فلسطين، ووصفهما بالإرهاب. وادّعى الفيصل في المؤتمر أن الجمهورية الإيرانية تدعم حركتي حماس والجهاد في فلسطين، بهدف إشاعة الفوضى في المنطقة، وقال: الإدارة الإيرانية الحالية تسعى إلى تأسيس منظّمات وجيوش غير نظامية بإسم الإسلام لخدمة مصالح الإدارة الإيرانية، حسب قوله، مضيفاً أن سياسات الخميني تستند منذ نشأتها عام ١٩٧٩ إلى مبدأ تصدير الثّورات والتّدخل في شؤون الدول تحت دعوى نُصرة الضُعفاء والأقليّات، وظَنَّ الأمر كذلك على مدى عدة سنوات، طال خلالها العديد من الدول أبرزها: العراق، سوريا، السودان، البحرين.

والواقع أن تصريحات تركي الفيصل التي تَصبّ في صالح الإحتلال الصهيوني على حساب المقاومة الفلسطينية، لم تكن مُفاجِئة للعديد من المتابعين لتاريخ الأمير السعودي، الذي يُعتَبَر همزة الوصل بين الكيان المحتلّ والمملكة، إذ يكاد يكون مُهندس التّطبيع بين الإحتلال والرياض. فقد ألحَّ كثيراً أثناء تَولّيه منصب رئيس جهاز المخابرات السعودي على مدى ٢٤ عاماً، على قادة الصهاينة لكي يطبّعوا العلاقات مع بلاده، كما أظهر دعمه للإحتلال في العديد من المواقف، أبرزها إستقباله العديد من المسؤولين والشخصيّات الرسميّة الصهيونيّة، منهم رئيس شُعبة الإستخبارات العسكريّة السّابق اللواء، عاموس يادلين، ووزير الماليّة السّابق، يائير لابيد، ومستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، يعقوب عميدرور.

إنّ التّصريحات المُعادية للمقاومة عُموماً وحزب الله وحركَتَي الجهاد الإسلامي وحماس خصوصاً، قابلتها إدانة شديدة من قِبَل بعض فصائل المقاومة، حيث أدانت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تصريحات رئيس جهاز المخابرات السعودية الأسبق، وأكّدت الحركة في بيانٍ لها أن إتّهامات الفيصل بَاطلة، ولا تخدم إلاّ الأجندة الصهيونيّة التي تسعى لتصفية قضية فلسطين وفتح كل العواصم العربيّة والإسلاميّة أمام دولة الإحتلال، وأشارت إلى أن هذه التصريحات المُشينة "لا تُسيئ إلى مقاومتنا وشعبنا وقضيّتنا، بقدر ما تسيئ إلى قائلها وإلى الشعب السعودي الشقيق الذي لن يسّره الزَّج باسمه في خذلان فلسطين وطعن مقاومتها في الظهر لمصلحة العدو الصهيوني."

في ٢٩ آذار ٢٠٠٧، عُقِدت القمّة العربية في الرياض، وجدّدت السعودية تأييدها لمبادرة السلام مع الكيان الإسرائيلي. في تلك القمة إستقبلت الرياض أول مراسلة إسرائيلية من صحيفة (يديعوت احرونوت)،

وتُدعى أورلي أزولاي التي لاقت ترحيباً كبيراً من فريق التشريفات في الرياض وأرسلت تقريراً للصحيفة عن القمّة. وعادت أزولاي مرّة أخرى، بحسب الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ وكانت ضمن حاشية الرئيس الأميركي. ونشرت الصحيفة صورة للمراسلة من الرياض وعنونَت مقالتها (إسرائيلية في أرض الإسلام)..

لكن أخطر نتائج تلك الحزمة التطبيعيّة المنتظمة هو ما ورد على لسان الرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريس إبّان العدوان على قطاع غزّة في تموز . آب ٢٠١٤، إذ قال في مؤتمر صحافي عقده في بئر السبع ونقلته الإذاعة الإسرائيلية العامة: "إن هذه هي الحرب الأولى التي تشّنها تل أبيب وغالبيّة العرب معها"، مشيراً إلى "أن العالم العربي يُمارس العزلة على المقاومة الفلسطينية ."

كذلك من أبرز مظاهر التطوّر في العلاقة بين النظام السعودي والكيان الإسرائيلي ما جاء في تفاصيل اللقاء الذي جمع مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق يعقوب عميدرور ورئيس الإستخبارات العامة الأسبق في المملكة السعودية الأمير تركي الفيصل. فقد تناول الأخير أهمّ مجال للتّعاون السعودي الإسرائيلي وهو إيران، القاسم المشترك في العلاقة بين الطرفين. وذكّر الفيصل بالمبادرة السعودية للسلام مع إسرائيل وقال بأن "إسرائيل لديها سلام مع العالم العربي، وأعتقد أن بإمكاننا مُجابهة أي تَحدٍ، ومبادرة السلام العربية المُقدمة من السعودية في العام ٢٠٠٢ تُقدم أفضل معادلة لتأسيس السلام بين إسرائيل والعالم العربي..."، وأثنى الفيصل على كلام الجنرال عميدرور بقوله "كما قال الجنرال، فإن التعاون بين الدول العربية وإسرائيل لمواجهة التحدّيات مهما كان مصدرها سواء كانت إيران أو أيّ مصدر آخر سيكون مُدعّماً بصورة أقوى في ظرف يكون فيه سلام بين الدول العربية وإسرائيل، ولا أستطيع أن أرى أي صعوبات بالأخذ بذلك." وتابع قائلاً: "أقول دائماً للمشاهدين اليهود إنه بالعقول العربية والمال اليهودي يمكننا المُضيّ قُدُماً بصورة جيدة، وفَكِّروا ما يمكن تحقيقه في المواضيع العلميّة والتكنولوجيا والمسائل الإنسانيّة والعديد من الأمور الأخرى التي هي بحاجة للنظر إليها..". من جانبه، أبدى الجنرال الإسرائيلي عميدرور وُجهَة النّظر الإسرائيلية على أساس أن إيران سوف تمتلك في يومٍ ما القُدرة النّوويّة بطريقة من الطُرق، وعليه "فإن هذا تهديد لوجودنا، ولن نسمح بحصول ذلك، بمساعدة الأمريكيين أو بدونهم، إسرائيل مستعدّة للدفاع عن نفسها". وأضاف إلى ذلك دعم

إيران لحزب الله الذي يملك "أكثر من مائة ألف صاروخ وقذيفة، والعديد منها دقيق ويُهدّد وسط إسرائيل وأهداف أخرى حسّاسة داخل إسرائيل.."، وراح يتحدّث عن نشاط إيران في سوريا الأمر الذي يجعلها قضيّة مُشتركة مع الجانب السعودي، على قاعدة منع إيران من بناء قاعدة للإنطلاق منها إلى إسرائيل..ويمضي في شرح الأخطار المتخَيَّلة للوجود الإيراني في الإقليم بأن الإيرانيين "يحاولون بناء شبكة للإرهاب حول العالم من أفريقيا إلى آسيا، ومن آسيا إلى أوروبا وهذه حرب مستمرة ."

خُلاصة الأمر، إن ما كان يطلبه بن غورويون بأن تكون السعودية المدخل لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب بَاَت حقيقة شاخصة، ولقد أنجزت السعودية، من دون علاقات رسميّة ما لم تُنجِزه مصر والأردن والمغرب مجتمعة. ويكفي أن إسرائيل لم تعد في قائمة الأعداء علناً بل تقترب من صِفة الدولة الحليفة وليست الصديقة فحسب .

أخيراً نُشير إلى تقريرين، نشر الأوّل في موقع "Veterans Today" الأمريكي المُختّص بالشّؤون العسكرية عن إبرام مذكّرة تفاهم حول التعاون العسكري المشترك بين إسرائيل والسعودية في البحر الأحمر منذ العام ٢٠١٤. ونشر الموقع أسماء الجنرالات والضبّاط السعوديين والرّمز العسكري لكلٍّ منهم والذين شاركوا بدوراتٍ عسكرية بحيفا عام ٢٠١٥.

يستند الموقع سَالف الذّكر إلى وثيقةٍ كشف عنها أحد المسؤولين في حزب "ميرتس" اليساري الإسرائيليّ، حيث خلص الإتّفاق، إلى أنّ السعودية وإسرائيل ستُديران مضيق باب المندب وخليج عدن وقناة السويس، بالإضافة إلى الدول المُطلّة أيضاً على البحر الأحمر. الموقع ذَكر أيضاً أن إسرائيل إستضافت عدداً من الضُبّاط السعوديين للمشاركة في دورات تدريبية عسكرية في قاعدة البولونيوم من ميناء حيفا في عام ٢٠١٥. وقال الموقع إنّه بحسب الإتّفاق السّعوديّ– الإسرائيليّ: "ستقوم الدولتان بمُحاربة العناصر الإرهابيّة التي تَنشَط بالقرب من البحر الأحمر، بالإضافة إلى الحِفاظ على الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط". وبناءً على مصادر إسرائيلية فإن طاقماً مُشتركاً من البلدين يُدير هذه العمليات، حيث يترأّس الجانب الإسرائيلي الجنرال دافيد سلامي، أمّا الجانب السعوديّ فيترأّسه العميد صالح الزهراني .

وتحدّث الموقع عن التعاون العسكري المشترك بما يشمل تدريب العسكريّين السعوديّين في إسرائيل، والتّنسيق العمليّاتي في البحر الأحمر ولا سِيّما في مضائق تيران. في اليوم نفسه، نشرت صحيفة (الواشنطن بوست) تقريراً للكاتب بعنوان (How two Red Sea islands shed light on secret relations between Israel and Saudi Arabia) جاء فيه: ليس لدى الدولتين علاقات رسمية، ولكن هناك إيحاءات بالتّعاون الهادىء، أو على الأقل حوار إستراتيجي حول قضايا محدّدة مثل النّفوذ الإيراني في المنطقة .

موشيه يعلون، وزير الدّفاع الإسرائيلي السّابق كشف عن أمرين: إن عودة جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية تمّت بالتوافق بين أربع دول: الولايات المتحدة، إسرائيل، السعودية، مصر، وثانياً أن السعودية هي من تتحمّل مسؤوليّة تسهيل مرور السفن الإسرائيلية.

في مجالٍ آخر يقول هداس جيغمان في مقالة له أوردتها دافار يوم١٩٩٤/١/٢٠ أنّ المفاوضات التي جرت مع إمارة قطر حول تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي فتحت أسواق الدول العربية أمام إسرائيل، ويُبدي رجال أعمال سعوديون يزورون إسرائيل بين حين وآخر إهتماماً ليس فقط بعقد صفقات نفط، بل أيضاً ببيع الغاز لإسرائيل. وقد أبدى السعوديون إهتماماً أيضاً بالصّناعات الزّراعيّة وإستغلال الإمكانيّة التّجاريّة والسّياحيّة الكامنة في البحر الأحمر الذي تشترك إسرائيل ومصر والأردن والسعودية في سواحله .

ومن الجدير بالذّكر أن إسرائيل توقّفت عن شراء النفط من المكسيك، والتي بلغت في ذُروتها ثلاث مليارات دولار نسوياً. وتُفيد التّقارير أن إحتياجات إسرائيل النّفطيّة في حالة زيادة دائمة، الأمر الذي جعل سوقها جذّابة لجميع الدّول المصدّرة للنفط، وخصوصاً لدولة كالسعودية التي تَعتبر تكلفة النقل لإسرائيل بالنسبة لها، منخفضة جداً مقارنةً بالأسواق العادية التي تُصدّر إليها نفطها في الغرب، وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل. وإذا ما افترضنا أن بمقدور السعودية إحتلال مكانة المكسيك في تصدير النّفط لإسرائيل، فإن السوق الإسرائيلية تستورد حوالي ٦% من إجمالي صادراتها النفطية، حيث تبلغ قيمة صادرات النفط السعودي الخام والمصفى ٤٥ مليار دولار سنوياً. والسعودية غارقة حالياً في ضائقة إقتصاديّة شديدة، لهذا السبب تبدو شديدة الإهتمام بفتح سوق تصديريّة جديدة، وإزاء التنافس القائم في السوق النّفطي، والكمّية التي تحتاجها إسرائيل،

فإن أسواقها تتحول إلى أسواق شديدة الجاذبيّة للسعودية. ويُفيد إتّحاد الصناعيين أن إسرائيل قادرة على تصدير أنواع كثيرة من البضائع إلى السعودية ومن ضِمنها: الكيميائيّات الصناعيّة، وأجهزة إتّصال وأجهزة حاسوب.

الشراكة الإستراتيجية:

بطبيعة الحال، وبعد هذا الإستعراض من المُستحسَن طرح السؤال الكبير: هل دخلت السعودية في مرحلة الشراكة الإستراتيجية الكاملة مع العدو الإسرائيلي؟ الجواب هو نعم، وذلك يعود إلى عوامل مُسَهِّلة وسياسات وممارسات مدروسة .

أمّا أهمّ العوامل فهي:

. حالة التّشظّي التي تعاني منها الأمّتان العربيّة والإسلاميّة نتيجة التدخّلات الأجنبيّة والسياسات المُغايرة لمصالح الأمّة والحروب والفتَن المذهبيّة المُفتَعَلة والخلافات السياسيّة والإقتصاديّة.

ـ حملة الشَيطَنة المفتوحة ضدّ حركات المقاومة والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة التي تقودها السعودية وحلفاؤها عبر ماكيناتها الإعلاميّة والدبلوماسيّة والإقتصاديّة والثّقافيّة.

. غياب المَرجعيّة الأيديولوجيّة القوميّة والدينيّة التي يمكن الإعتصام بها إزاء هذا النوع من الجُنوح نحو علاقات مشبوهة ومُدانَة على حساب قضايا الأمّة ورهاناتها المَصيريّة.

وأما بالنّسبة للسياسات والممارسات التي أقدمت عليها الحكومات السعودية وصَبّت في مصلحة إسرائيل فنذكر ما يلي:

-إشغال العرب والمسلمين بقضايا هامشيّة وإبعادهم عن القضيّة الفلسطينيّة الأُمّ، وأبرز مثال على ذلك عدوانها على اليمن والضجّة التي افتعلتها بما أسمَته بعاصفة الحزم، فضلاً عن إهدار ثروات اليمن وتدمير بنيته التحتيّة وكل ما يَطاله القصف السعودي، بل إن الثروات والموارد السعودية أيضاً تضررت نتيجة هذا العدوان والحرب العَبَثِيّة.

-مُعاداة الدول التي تحارب إسرائيل، فالسعودية تشنّ اليوم حرباً إعلاميّة ونفسيّة وعملانيّة ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة بذريعة تدخّلها في شؤون الدول العربيّة والخليجيّة، في حين لا تتورّع أيضاً عن إعلان الحرب ضدّ الدّولة السّوريّة ولا تتوانى عن الإعلان عن دعم الجماعات الإجراميّة المسلّحة التي لا يهمّها سوى تدمير قوى المُمَانعة، وسفك دماء المواطنين الأبرياء في المنطقة والعالم، في وقت لا توجد جهة واحدة قطّ تتبنّى القضاء على كيان العدو وتحرير المسجد الأقصى وتسعى لتحقيق ذلك سوى إيران وسوريا والمقاومة .

-معاداة الشخصيّات والأحزاب التي تُعادي إسرائيل، فقد شَنّت الحكومات السّعوديّة حرباً شَعواء ضدّ كل الشخصيّات الشّريفة والأحزاب التي تُعادي إسرائيل، وبغضّ النظر عن الهُجوم السّافر الذي تشنّه ضدّ حزب المقاومة حزب الله، فإنّها تُحرّض سائر الدول الخليجيّة ودول الجامعة العربيّة ضدّه وتُدخله في قائمة المنظّمات الإرهابيّة، وكذلك تُحرّض الأحزاب والفئات اللبنانية التّابعة لها ضدّه، بل وتتّخذ الموقف ذاته حِيال أحزاب المقاومة الأخرى بما فيها الأحزاب الفلسطينيّة والعراقيّة.

-لم تُقدّم السّعوديّة أيّ دعم مادّي فعّال للقضاء على إسرائيل، فلم نسمع أن الحكومة السعودية قدّمت مالاً أو سلاحاً للدول أو الأحزاب التي تحارب إسرائيل، بل حاربت الدول والأحزاب التي تُقاوم إسرائيل.

من كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أن السعودية لا تُعادي إسرائيل ولا تُقدِم على أيّ خطوة من شأنها تَقويض قِواها، بل تتصدّى لكل من يقاومها وتُضَيّق الخِنَاق عليه.

السّؤال الأخير الواجب طرحه هو، لماذا تفعل الحكومات السعودية كل ذلك وما الذي تحصل عليه مقابل هذه الخدمة الكبيرة لإسرائيل؟

الجواب هو أن الأنظمة الإستبداديّة تحتاج دائماً إلى من يغطّيها ويستثمر ضعفها وهبوطها الأخلاقي أمام شعوبها، وهذا بالفعل ما يحتاجه النّظام السعودي الغير ديمقراطي والمتطرّف والفاسد لضمان إستمراره في السلطة. لكن التّجربة أثبتت بأن إسرائيل والدول الغربيّة سُرعان ما تتخلّى عن حلفائها وأصدقائها عند الأزمات والشّدائد وإنتفاء المصلحة، ولعلّ القذّافي وزين العابدين بن علي وعلي عبد الله صالح وصدام حسين وحسني مبارك وشاه ايران أبرز دليل على ذلك. كما أن إسرائيل تنظر لكل العرب والمسلمين على أنهم أعداء ولا يمكن

الإتّفاق معهم، والعربيّ الجيّد عندها هو العربيّ الميّت، غير أن مصالحها تقتضي تكتيكيّاً عدم البوح بهذا العداء أحياناً، وإذا كانت تسعى إلى إقامة علاقات مع حكومات عربيّة وإسلاميّة فليس من مُنطَلق مَحبّتها لهذه الحكومات وغيرتها عليها، وإنّما لتكسر الحاجز النّفسي الذي يمنع بعض هذه الدول من إقامة علاقات علنيّة معها، وبمجرد أن تستنفد أغراضها من هذه الحكومات فإنها لا تلبث أن تتخلّى عنها.

خاتمة:

لقد شكّلت إفتتاحيّة صحيفة "الرّياض" السعودية بعنوان "إيران أوّلاً .. وإسرائيل ثانياً"، إعلاناً صريحاً ووقحاً عن بدء دور علني خطير للنظام السعودي في المنطقة في أخطر خطوة هستيريّة مكشوفة خدمةً للمشروع الصهيو–أميركي والعمل على إستبدال العدو الرئيس للأمّتين العربية والإسلامية، المتمّثل في الصّهيونيّة والإستكبار العالميين، بعدوّ وهميّ هو الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران ومنظّمات المقاومة المُدافعة عن شرف الأمّة ووجودها والرّافضة للإحتلال، وذلك لخداع النّاس بأن النّظام السّعودي سيتفرّغ في المستقبل لإسرائيل بعد أن يستثمر كل ثرواته وإمكاناته وحلفائه في شَنّ حرب إعلاميّة وسياسيّة ومخابراتيّة بل وحتى عسكريّة، إذا أتيحت له الفُرصة، ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة وحلفائها. وبهذا يكون هذا النظام قد أسقَطَ بيدِه ورقَة التوت الأخيرة التي غطّى بها فضائحه ومخازيه التّاريخيّة في خِدمة الكَيان اليهودي وتوفير المُستلزمات الضّروريّة لتعزيز أمنه ومَدِّه بأسباب البقاء في موقف يختزِن كل معاني الخيانة للمبادئ والقيم الإسلاميّة المقدّسة والغدر بقضايا الأمّة وفي مقدِّمتها "القضيّة الفلسطينيّة."